Women Now
For Development
النساء الآن للتنمية

ملكيتي حقي

ورقة بحثية حول انتهاك حقوق الملكية في سياق الحرب والتهجير، وأثره على النساء السوريات، في شمال غرب سوريا.

وحدة الأبحاث النسوية

الجهة الناشرة: منظمة النساء الآن لأجل التنمية، قسم الأبحاث النسوية

موقع المنظمة: https://women-now.org

فريق العمل:

الباحثة الرئيسية: بيان المالح

إشراف ومراجعة: سلمى كريم

تصميم وإخراج البحث: بيان المالح

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز طباعة أو نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة كانت دون موافقة الجهة الناشرة.

Women Now For Development
النساء الآن للتنمية

عن منظمة (النساء الآن) للتنمية:

هي منظمة نسوية تقودها النساء مكرسة لتعميق وتقوية دور المرأة في تشكيل مستقبل ديمقراطي لسوريا. تأسست في يونيو 2012، وهي الآن أكبر منظمة نسائية في سوريا، حيث تصل إلى آلاف النساء والفتيات سنويًا داخل سوريا وفي البلدان المجاورة، من خلال ثلاثة مجالات برامج متكاملة: برامج الحماية والتمكين والمشاركة والقيادة. البحث النسوي وإنتاج المعرفة والمناصرة والحملات على المستويين المحلي والدولي حيث تركز أبحاث المنظمة في المقام الأول على إنتاج المعرفة النسوية مثل توثيق وجمع تجارب النساء وشهاداتهن، والبحث والتحليل النوعي والكمي المتعمق. المناصرة وحملات التوعية المحلية والدولية حول حقوق المرأة، الحركات الناشطة بقيادة النساء، مبادرات المجتمع المدني النسوية، العنف القائم على النوع الاجتماعي وظروف عيش النساء في سوريا.

Women Now For Development
النساء الآن للتنمية

المحتويات

1 ملخص تنفيذي

2 مقدمة

3 سياق البحث وأهدافه

- الطرق البحثية ومعايير الاختيار
- مناطق البحث والفئة المشاركة

4 التحديات والمحدوديات

5 محاور النقاشات وتفاصيلها

- أسباب فقدان النساء السوريات لممتلكاتهن
- الآليات التي حاولن من خلالها الوصول لممتلكاتهن
- التحديات التي واجهت النساء للوصول لممتلكاتهن أو تثبيتها
- الآثار الاقتصادية الناجمة عن فقد النساء لممتلكاتهن
- الآثار النفسية لانتهاك حقوق الملكية على النساء
- الموارد التي تحتاجها النساء من أجل المضي في المطالبة بحقوقهن وحقوق عائلاتهن
- آليات التأقلم التي تعتمدها النساء في ظل فقدان الملكيات وأثرها عليهنّ
- مقترحات وتوصيات النساء فيما يخص حقهن في الحفاظ على ملكياتهن وأملاك عائلاتهن.
- أثر الزلزال على النساء اللواتي فقدن ملكياتهن

6 الخاتمة

الملخص التنفيذي

تعرّضت الكثيرات من النساء السوريات ومازلن للعديد من الانتهاكات منذ بداية عام 2011 من تهجير، وحصار، وقصف، واعتقال. وتواجه النساء الآثار الممتدة والمتقاطعة لهذه الانتهاكات التي تؤثر على كل تفصيل من حياتهنّ اليومية وحياة عوائلهنّ وأطفالهن كذلك، وسنركّز في هذه الورقة البحثية على أحد أهم هذه الانتهاكات، وهو: عدم قدرة النساء، أو فقدانهن القدرة، على الوصول إلى ملكية العقارات والأراضي في الأماكن التي تهجّرن منها.

ونؤكد على أن هذا الانتهاك متقاطع مع مجموعة من الانتهاكات الأخرى التي تعرضن لها، وأنّه ليس الانتهاك الوحيد الذي تعرضن له، فمعظم النساء المشاركات هنّ مهجرات قسريا، من قبل النظام السوري، أو من باقي أطراف النزاع، بعضهنّ عشنَ الحصار، أو الاعتقال، أو القصف، أو الفقد، أو كل ما ذكرنا سابقا.

إضافة إلى ذلك فقد تضررت معظم النساء المشاركات في هذه الدراسة بالزلزال، الذي ضرب تركيا وشمال سوريا، في 6 / شباط / 2023،إنّ أثر هذه الكارثة الطبيعية على نساء مهجَّرات، هنّ وعوائلهنّ، ولم يصلن إلى حالة استقرار بعد، كان له أثر جلل على أوضاعهنّ الصحية والنفسية والماديّة.

كل التحليلات، الواردة في هذه الورقة البحثية، مبنية على حوارات تمت مع (93) ثلاث وتسعين امرأة سورية، مهجّرة من: دمشق وريفها، ومدينة حمص، وريف إدلب، وحماة وريفها، والحسكة، والرقة، ودير الزور، وحلب وريفها، واللاذقية، كل هؤلاء مهجرات إلى إعزاز ومارع وسرمدا وسلقين، في شمال غرب سوريا، ضمن 16 جلسة حوارية، ضمت كل منها من 6 إلى 8 نساء، إضافة إلى مشاركة الباحثة الرئيسية في الجلسات الاستشارية، التي تتكون بمعظمها أيضا من النساء المهجّرات. حتى إن الباحثة الرئيسية، وميسرات الجلسات هنّ نساء سوريات مهجّرات. وهذا ما يغني البحث من جهتين:

- من جهة: لفهمهنّ السياق، ولحساسية الموضوع، واندفاعهنّ للعمل عليه؛ على اعتبار أن حقوق الملكية والأراضي، وقدرة النساء للوصول إليها، هو قضيتهنّ أيضا.
- ومن جهة أخرى: لأنه يشكل تحديا ؛ بسبب ثقل الموضوع عليهنّ شخصيا، وهذا ما قامت النساء الآن بالاهتمام به، من خلال خبرة قسم الحماية، في دعم الفريق الذي يؤدي هذه المهمة، من خلال جلسات الدعم النفسي الجماعية والفردية، لهنّ وللنساء المشاركات.

نركّز في هذه الورقة على العديد من المحاور، التي من شأنها أن توضح السياقات المختلفة، التي تعيشها النساء المهجّرات إلى بعض المناطق، في شمال غرب سوريا:
الموارد المتوفرة لديهنّ، والتحديات والصعوبات التي يواجهنها، والآثار النفسية والاقتصادية عليهنّ، وآليات التأقلم التي يلجأن إليها، واقتراحاتهنّ لتحسين أوضاعهنّ، والمطالبة الفعّالة بحقوقهنّ، في ملكية العقارات والأراضي الخاصة بهنّ، أو بأفراد من عوائلهنّ، كل هذا لبيان أنّ آثار الانتهاكات في الصراعات والحروب -وهنا بشكل خاص في سوريا- له بعد جندري لا يجوز إهماله أو غض النظر عنه إذا أردنا الوصول إلى عدالة شاملة لكل الأشخاص، فكل أفراد المجتمع السوري قد تعرضوا للانتهاكات، أو يعانون من آثارها. لكن وضع المرأة السورية، التي تعاني من تمييز وتهميش غير متجانس، بحسب المجتمع والمنطقة والدين والإثنية والطبقة الاجتماعية، منذ ما قبل الثورة والحرب، يمتد ليضع عوائق وصعوبات ذات ثقل مضاعف، وآثار تخص النساء دون غيرهنّ.

ذكرت النساء السوريات المشاركات، أنّ أهم أسباب فقد الملكية ناتجة عن العوامل السياسية التي دفعت إلى تهجيرهنّ من مناطقهنّ بشكل قسري، فالهرب والخوف من بطش النظام السوري، ومن ملاحقة هيئة تحرير الشام لهنّ ولعوائلهنّ، هو ما دفعهنّ لترك مناطقهنّ، تضاف إلى ذلك العوامل العسكرية، من قصف بكلّ أنواع الأسلحة، وحصار البيوت وتدميرها وحرقها، واستيلاء القوّات العسكرية على الكثير من البيوت في مناطق التماس العسكرية.

وتؤكد النساء على أن **القوانين الجديدة**، المتعلقة بأملاك المهجّرين والمهجرات والمعتقلين والمعتقلات، التي أقرّها النظام السوري، هي مما زاد عليهنّ الصعوبات في الوصول إلى أملاكهنّ، أو نقلها إلى أسمائهنّ.

تجد النساء كذلك، أنّ **الأوضاع الأمنية** هي التي تمنع العديد منهنّ من الذهاب إلى مناطق النظام، للمطالبة بأملاكهنّ، خوفا من اعتقال النظام لهنّ، وهي السبب الرئيسي في تخليهنّ عن تلك الأملاك والعقارات، أو عدم متابعتهنّ في المطالبة بها.
هذا إلى جانب فقدان الكثيرات منهنّ للأوراق الثبوتية للأشخاص وللأملاك، وهذا ما يعوق أيّة محاولة لاستعادة الحقوق، ويرهق الكثير من النساء وعوائلهنّ ماديّا، حيث يضطررن إلى دفع مبالغ كبيرة، لإعادة استصدار هذه الأوراق أو بعضها، وقد يتعرضن للاحتيال في معظمها.

وتأتي **الموروثات المجتمعية والاجتماعية**، لتزيد من هذه الصعوبات، حيث أشارت العديد من النساء إلى عدم قدرتهنّ على المطالبة بحقوقهنّ، بسبب الطلاق أو الترمّل، أو استيلاء الأقارب الذكور على حقوقهنّ، وتهديدهنّ للتوقف عن المطالبة بها، وينتج عن ذلك تورّط الكثيرات من النساء وحدهنّ، في معارك عائلية مريرة، مع باقي أفراد العائلة، الذين يحاولون منع النساء من الحصول على حقوقهنّ. عدا عن أن مطالبة النساء بحقوقهن وأملاكهن، في بعض المجتمعات السورية، يعدّ عيباً اجتماعياً تلام عليه النساء، كما ذكرت الكثيرات منهنّ في الجلسات الحوارية.

آليات تأقلم المرأة مع فقدان الملكية:

بالنسبة للآليات التي حاولت النساء توظيفها لاسترجاع هذه الأملاك والعقارات أو نقلها إلى أسمائهنّ، فقد ذكرت النساء العديد من الآليات التي ولسوء الحظ لم تؤد معظمها إلى نتائج عملية.
لذلك فإنّ 88,23 %من النساء المشاركات في الجلسات الحوارية والاستشارية لا يحاولن المطالبة بالأملاك. ونسبة 2.6% عاد أحد أفراد العائلة وسكن في المنزل، أو تمت متابعة الأملاك عن طريقهم. بينما نسبة 9,15 % حاولن المطالبة بأملاكهن وأملاك العائلة.
وهنا، وبالرغم من ضعف هذه النسبة، نجد أن النساء هن من وقعت عليهن أعباء المطالبة بالأملاك وملحقاتها، من المخاطرة بالذهاب لمناطق سيطرة النظام السوري، أو إعطاء وكالات لنساء من العائلة في تلك المناطق؛ للقيام بالمعاملات القانونية، أو بيع مصاغ ذهبي من أجل توكيل محامٍ ؛ لأن قيام الرجل بهذه العمليات من وجهة نظر النساء، يزيد من خطورة اعتقاله، أو طلبه للتجنيد الإجباري أو الاحتياطي.

لذلك لجأت النساء إلى آلية الذهاب إلى مناطق النظام، أو توكيل إحدى نساء العائلة هناك، أو توكيل محام للقيام بالإجراءات القانونية.
للأسف تواجه النساء دائما عثرات متعلقة بعدم معرفة الإجراءات القانونية اللازمة للمطالبة بالحقوق بسبب عدم وضوح الإجراءات بحدّ ذاتها وعدم معرفة الكثير من النساء بكيفية الملاحقة والمتابعة والذي يضعهنّ عرضة للاحتيال والابتزاز من قبل المحامين الذين أغلبهم رجال.

- تؤكد النساء انّ تقاطع كلّ هذه الظروف والتحديات وخسارتهنّ لملكياتهنّ أو ملكيات أفراد من عوائلهنّ قد وضعهنّ في حالة اقتصادية وأطفالهنّ سيئة جداً. فالعديد منهنّ يبحثن عن أعمال، أو يعملن مقابل أجر بسيط، لدفع إيجار المنازل التي يعشن بها، وفي ظروف لا تراعي أحيانا أدنى المعايير الإنسانية، وهذا الثقل المادي للإيجار، والانتقال من منزل إلى آخر، أثّر أيضاً على تعليم أطفالهنّ، إلى جانب عدم القدرة أحيانا على سدّ احتياجات الأطفال التعليمية.
- أما الآثار النفسية، فهي ما تعاني منه كلّ النساء، من شعور دائم بالخوف والقلق وعدم الأمان، وعدم الانتماء والنبذ والوصمة الاجتماعية، المتعلقة بهوّية النازحة أو المهجّرة، وخسارة المكانة والروابط الاجتماعية، وحلقات الدعم السابقة للنساء من أهل وأقارب وصديقات وأصدقاء. كل هذا يجعل معظمهنّ في حالة قلق وتوتر وعدم استقرار مستمرة، تؤثر على صحتهنّ وتواصلهنّ مع أطفالهنّ، وعلى علاقاتهنّ العائلية والزوجية.

- وقد شاركتنا العديد من النساء ببعض الآليات أو الحالات التي يعشنها للهروب من الواقع، مثل الغرق في الحنين إلى الماضي، ورفض الواقع، وعدم التأقلم مع المجتمع الجديد، بينما ذكرت أخريات، أنهنّ يحاولن ترتيب كل منزل ينتقلن إليه، وإضافة الطابع الشخصي عليه للإحساس بالانتماء له، أو أنهنّ يحاولن مساعدة الناس في حلّ بعض المشاكل، فشعور المشاركة يخفف عليهنّ العبء النفسي، أو أنهنّ يعملن على تطوير ذاتهنّ من خلال التعليم، والتدريبات والمشاركة في الفعاليات المتاحة.

توصيات ومقترحات

نذكر هنا التوصيات التي شاركتها النساء خلال الحوارات، والتي قد تساعد في دعمهنّ في مطالباتهنّ بحقوقهنّ ومن أهمها:

1- على المستوى المحلّي:

- إيجاد سلطة محلية حاكمة معترف فيها من جميع الأطراف، تهتم بتوثيق (السجل المدني، والسجل العقاري) وتسهل معاملات الأفراد في شمال غرب سوريا.
- تشكيل لجان مشتركة وحيادية، من محامين ومحاميات، لتسهيل المعاملات واستصدار الأوراق الثبوتية وأوراق الملكية، وتسجيلها بشكل قانوني، دون الحاجة لموافقات أمنية، أو التعرض لمخاطر الوكالات، أو مخاطر الذهاب لمناطق النظام السوري.
- سَنُّ قانون وإصدار تشريع يضمن حقوق المهجرين والمهجرات في الشمال السوري، ويضمن حق السكن اللائق، وحق تكافؤ الفرص، والدمج المجتمعي؛ لتقليل آثار التهجير عليهنّ وعلى اطفالهنّ وعوائلهنّ.

- إجراء تدريبات قانونية للنساء وللمجتمع بشكل كامل، بإشراف خبراء قانونيين؛ لتوسيع المعرفة والقدرة على المطالبة بالملكيات. وتقديم الخدمات الاستشارية حول حماية الملكيات والحفاظ عليها بشكل مجاني.
- شددت النساء على وجود مراقبة لعمل المجالس المحلية، ومراعاة عدم التمييز وتكافؤ الخدمات والفرص، والتركيز على وجود ممثلات من النساء المهجرات ضمن المجالس المحلية، ووجود مكاتب خاصة للمهجرين والمهجرات.
- ركزت بعض النساء على أهمية وجود الدعم الاقتصادي للمهجرات، وفاقدات الملكية، والناجيات من الاعتقال، كآلية لجبر الضرر، والمساعدة للاستمرار في مطالبتهنّ بحقوقهنّ.
- إيجاد مشاريع تهتم بالصحة النفسية للنساء وعوائلهن، عن طريق أنشطة متنوعة ومشتركة بينهنّ، بحيث يستطعن الوصول لها.

2- على المستوى الدولي:

- دعم المرأة ماديّا ولوجستيا ومعرفيا؛ للقيام بحملات إعلامية وحملات مناصرة مستمرة، تتنوع بين تسليط الضوء على انتهاك حق الملكية، والتوعية المعرفية حول أهمية هذا الحق.
- وجود لجان وجهات تنظم عملية إعادة الإعمار في سوريا.
- المطالبة بتنفيذ القرار الأممي رقم 2254 الذي يدعو لإنهاء النزاع في سوريا.
- ضرورة وجود جهة دولية، توثق انتهاكات حقوق الملكية، على أمل أن تتم محاسبة مرتكبي الانتهاكات.
- تشكيل لجان قانونية تقوم بالدفاع عن حقوق المهجرات والمهجرين في المؤتمرات والمحافل الدولية، وتسعى للضغط على حكومة النظام السوري؛ لإلغاء مجمل القوانين التي تنتهك حقوق ملكية العقارات والأراضي.

نؤكد في منظمة (النساء الآن) على توصيات النساء التي ذكرنها، ونضيف إلى ذلك إيجاد آليات بديلة محلية ومدعومة دوليا، تنتهج نهجا نسوياً ونقدياً وحساساً للنوع الاجتماعي، تساعد على دعم النساء المتضررات، وتدعمهنّ كفاعلات أساسيات، على تنظيم جهودهنّ في المطالبة بحقوقهنّ، وتحرص على إشراكهنّ بأيّة عملية أو آلية للعدالة التي ينشدنها.

إنّ هذه الدراسة هي نافذة على أوضاع بعض النساء السوريات، ويجب ألا تكون الدراسة الوحيدة، وإنما يجب أن نبني عليها، ونطوّر من خلالها خطوات عملية، تصبّ في مصلحة النساء، وتحاكي تطلعاتهنّ، وخاصّة لأننا وجدنا شحّا في الدراسات النسوية المعمقة، المتعلقة بأوضاع النساء السوريات المهجّرات، في المناطق التي استطعنا العمل بها، وكذلك في مناطق مختلفة، مثل شمال شرق سوريا ومنطقة عفرين.
وندعو أنفسنا، وكل الجهات الصديقة والشريكة والمهتمة، على مواصلة الجهود البحثية والتوثيقية والبرامجية؛ لتشمل سياقات النساء في سوريا جميعهن، والمطالبة معهنّ بحقوقهنّ وبعدالتهنّ.

المقدمة

خلال سنوات الثورة ثم الحرب في سوريا منذ عام 2011 تم إجبار الكثير من السوريين والسوريات على مغادرة أملاكهم/ن من مساكن وأراضي وعقارات ضمن موجات هائلة من النزوح وذلك بسبب القصف والاعتقال واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً من قبل النظام السوري فضلاً عن الكثير من الانتهاكات الممنهجة التي مورست بحق الشعب السوري من قبل جميع أطراف النزاع الأخرى وضمن سياقات مختلفة.

إن انتهاكات حقوق الملكية للأراضي والعقارات والتمييز المبني على النوع الاجتماعي وخاصة الممارس على النساء السوريات لها جذور تنتمي إلى ما قبل عام2011 أدت إلى تضخيم الانتهاكات اللاحقة في فترة الحرب وإبراز التمييز الجندري بما يتعلق بحق النساء في التملك والإرث وقدرتهنّ على المطالبة بهذه الحقوق.

فبالنظر إلى البيئة المحيطة والمؤثرة بالنساء السوريات بشكل تقاطعي قبل عام 2011، نجد أنّ المنظومة السياسية والمجتمعية والاقتصادية تتكاتف لتثبيت التمييز الممارس على النساء السوريات بما يتعلق بحقوقهنّ في التملك والإرث. وهذا التمييز ليس واحدا أو متماثلا على جميع النساء السوريات، بل يختلف حسب ديانة، إثنية، طبقة، ومجتمع المرأة في سوريا. إذ أن القوانين غير موحدة بما يتعلق بالإرث والملكية، عدا عن أن العادات الاجتماعية والمناطقية في سياقات عديدة فرضت على النساء التخلي عن حق الملكية واعتبار المطالبة به عيب اجتماعي بدلاً من حق قانوني.[1]

---

[1] مريم باغي، لاجئات في منازلهنّ حتى إشعار آخر، عن حقّ النساء السوريات بالسكن، منصة شريكة ولكن، نوفمبر 14 2022.

مع بداية الثورة والحرب والانتهاكات التي حدثت ومازالت تحدث من تهجير ونزوح واعتقال وإخفاء قسري، إضافة إلى مفرزاتها من أوضاع معيشية، واجتماعية وأمنية رديئة زاد الخناق على الكثيرات من النساء السوريات خاصة فيما يتعلق بحقوق ملكية العقارات والأراضي،

على الصعيد السياسي:

إن ازدياد العنف على الشعب السوري، نساء ورجالا، من قصف وحصار وتهجير قسري واعتقال تعسفي، فضلا عن انتشار الحركات الدينية والسياسية المتطرفة في سوريا لم يمنع المرأة من ممارسة دورها فقط، بل جعلها تفقد ملكيتها أو الملكيات التي يمكنها الاستفادة منها.

حيث تم الاستيلاء أو مصادرة الممتلكات بحسب الأيديولوجيات أو الانتماءات فقط[2]:

- ففي مناطق سيطرة الجيش الوطني تم الاستيلاء على ملكيات الأكراد.
- وفي مناطق النظام تمت السيطرة على أملاك المعارضة.
- وفي مناطق الإدارة الذاتية شمال شرق سوريا تم الاستيلاء على ملكيات العرب.
- وفي مناطق هيئة تحرير الشام شمال غرب سوريا تمت السيطرة على أملاك المؤيدين والعاملين لدى النظام إضافة إلى أملاك الطوائف الدينية من مسيحيين ودروز موحدين وحتى المخالفين لهم في العقيدة من المسلمين.

ومن هنا نلاحظ أن المشترك لدى أطراف الصراع في سوريا هو السيطرة على أملاك السوريين والسوريات، بحجج وقوانين تتبع لمصالحهم فقط.

على الصعيد القانوني:

شرّع النظام السوري لنفسه انتهاك الملكيات العقارية، بسن قوانين تتلاءم مع مصالحه، فقد أصدر النظام السوري خلال السنوات العشر الأخيرة عدداً من القوانين والتشريعات، التي تنتهك حقوق الملكية للأفراد بشكل مباشر.

وفي سابقة لم تحدث في تاريخ القوانين، تم سن القانون رقم /١٠/[3] الذي أباح للنظام السيطرة، ليس على أملاك الشخصيات المعارضة فقط، وإنما على أملاك المهجرين والمهجرات، واللاجئين واللاجئات، ممن لم يستطيعوا تثبيت قيودهم، ولم يستطعن تثبيت قيودهن، في السجل العقاري، خلال فترة محددة، وهذا القانون مخالف للدستور السوري.

2 حق المرأة بالميراث تكفله القوانين ويمنعه العيب، (حكاية ما انحكت) بالشراكة مع صحفيّات سوريات، 30 أيار 2020.

3 قانون الملكية الجديد في سوريا، 29 Human Rights Watch، أيار 2018.

وسن النظام السوري أيضا ما يعرف بقانون الإرهاب، لعام 2012 حيث مكن نفسه من الاستيلاء على أملاك السوريين والسوريات، تحت ذريعة الإرهاب، وبحسب هذا القانون تم نزع ملكيات الكثير من السوريين والسوريات، حيث نصت المادة 12 ضمنياً، على أن جميع الجرائم، المنصوص عليها في هذا القانون، وهي ما تسمى جرائم الإرهاب، تصدر المحكمة حولها حكماً بالإدانة، من خلال مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للمشمولين والمشمولات بالقانون.
وفي تضييق على السوريين والسوريات للتصرف بملكياتهم وملكياتهن، عدَّل النظام السوري نسبة الضرائب على البيوع العقارية في سوريا، ضمن القانون[4] رقم ١٥ لعام٢٠٢١ بحيث يجب على كل شخص يريد التصرف بعقاره أن يدفع ضريبة قبل البيع بنسبة ١٥ بالمئة من قيمة العقار. ثم تم تعديله، ضمن القرار رقم ٦ لعام 2022[5]، لتصبح الضريبة ١٠%، تحت مسمى (رسوم لدعم التنمية المستدامة) وفرض الموافقة الأمنية شرطاً أساسياً للبيع.

وللتأكيد على انتهاج النظام السوري لعملية سلب أملاك السوريين والسوريات، نجد أنه عمل على استصدار أو تعديل حزمة من القوانين والمراسيم، لقوننة عملية سلب الأملاك.
حيث صدر قانون التخطيط وعمران المدن[6]، رقم 23 لعام 2015، بغرض توضيح الرؤية المستقبلية للتجمع السكاني. لكنه أعطى الحق للوحدات الإدارية، بالاقتطاع المجاني من الملكيات الخاصة، الواقعة في المناطق غير المنظمة، وحدد نسبة الاقتطاع من مساحة العقار بما لا يتجاوز 40%, إذا كان العقار خارج مراكز المحافظات وفي الأرياف، و50% إذا كان العقار ضمن مراكز المحافظات، معتبراً أن هذه النسب المقتطعة تحتسب لصالح النفع العام.

بالمقابل تم الإعلان عن تشكيل "حكومة الإنقاذ" في الشمال السوري في 2 من تشرين الثاني/نوفمبر 2017 وتسلمت إدارة مؤسسات المياه والكهرباء، والسجل العقاري المدني، الإدارة المحلية، والزراعة. وفي إطار تطبيق "هيئة تحرير الشام" لما تدعيه بالشريعة الاسلامية أكدَّ محامون على أن حصر الإرث الشرعي هو الوحيد الذي يطبق في إدلب، لا يعترف بقانون انتقال الأراضي الأميرية[7]

4- قرار بتسديد 15% من القيمة في البيوع العقارية عبر المصارف، عنب بلدي، شباط 14 2022.

5 - القانون رقم /6/ لعام 2022 والذي ينص على تعديل نسبة المساهمة النقدية في دعم التنمية المستدامة بالنسبة لرسوم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري ورسم الطابع المرتبط بها لتصبح 10 بالمئة، آذار 13 2022.

6 - القانون 23 لعام 2015 الاستيلاء على الملكيات باسم التنظيم، منصّة حقوق السكن والأراضي والممتلكات، 21 أكتوبر 2020.

7- عرّف القانون المدني السوري في المادة (86) منه العقارات الأميرية بأنها: "العقارات التي تكون رقبتها للدولة ويجوز أن يجري عليها حق التصرف"، وقد ساوى هذا القانون بين الذكر والأنثى في الإرث، أي إن الانتقال للورثة يكون بحصص متساوية ذكورًا وإناثًا.

على الصعيد الاقتصادي:

وجدت المرأة السورية نفسها، في كثير من الأحيان، معيلة لأسرتها. ولم تكن البيئة، السابقة للحرب، داعمة للمرأة، لتؤهل نفسها. وغالبا لم تكن المرأة تمتلك رأس المال، بل كانت جل مدخراتها من المصاغ الذهبي، الذي كان أول شيء تتخلّى عنه الأسرة في سبيل تعزيز بقائها.

هذه التحديات الاقتصادية الكبيرة، انعكست على حياة المرأة الاجتماعية والعائلية، وحتى على صحتها النفسية، فضلاً عن الوضع الاقتصادي المتردي، الذي عانت منه النساء، بسبب فقد الملكية العقارية، والأراضي الزراعية.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أدت ظروف الحرب، والانتهاكات التي طالت المجتمع السوري بكل فئاته وشرائحه، إلى تفكك المنظومة المجتمعية. الأمر الذي أثر على النساء بوجه الخصوص، حيث عانت النساء جراء فقد ملكياتها، وانتزاعها من مجتمعاتها، من التمييز والوصمة المجتمعية، في المجتمعات المضيفة، إضافة إلى آثار نفسية واقتصادية، سيتم طرحها في هذه الورقة البحثية.

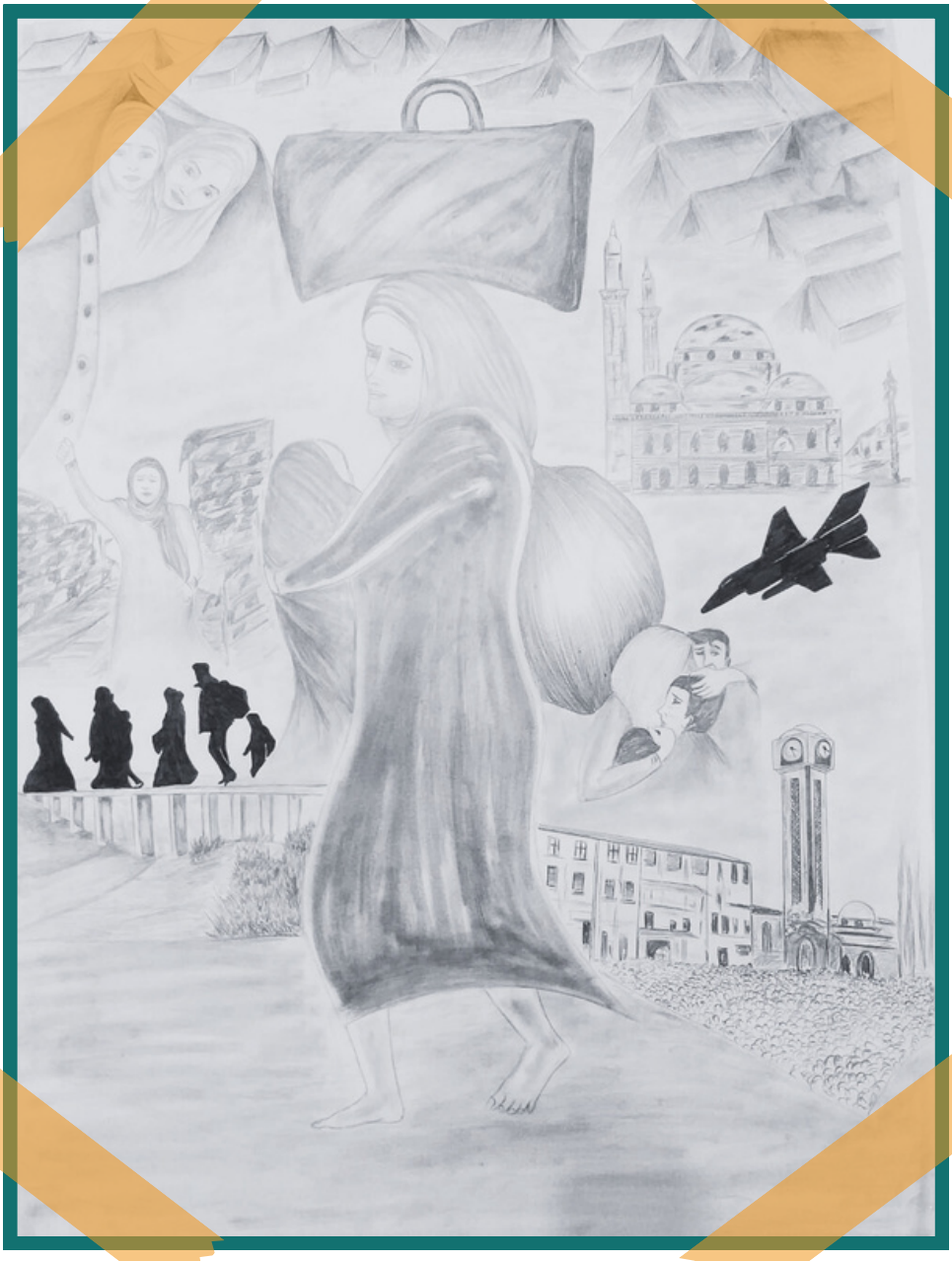

رسمة من معرض ملكيتي حقي المقام في مدينةاعزاز بريف حلب بتاريخ 14-12-2023

سياق الدراسة وأهدافها

أ- أهمية الدراسة:

في هذه الدراسة، التي هي جزء من مشروع متكامل، يتضمن فعاليات مختلفة، مع النساء السوريات، اللواتي يتعرضن لانتهاكات حقوق الملكية، نسلط الضوء على انتهاك حقوق الملكية لدى مجموعات من النساء السوريات، المهجرات في شمال غربي سوريا، وأثار هذا الانتهاك على حياتهن كنساء سوريات، وعلى مجتمعاتهن.

تكمن أهمية الدراسة في إظهار اختلاف الأثر الجندري لانتهاكات حقوق الملكية وبشكل خاص على النساء، وذلك من خلال تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الملكية الممارسة على النساء السوريات وتوثيق تجاربهن في إمكانية الوصول لهذه الأملاك والمطالبة بها وأثر فقدانهن لأملاكهنّ على حياتهن اليومية والأبعاد الاقتصادية والنفسية جراء فقدان الأملاك، إضافة إلى استكشاف مدى معرفتهن بالوسائل والآليات القانونية المعمول بها للمطالبة أو المحافظة على هذه الحقوق، وحجم الصعوبات وتقاطعاتها وطبيعتها التي تقف في وجه وصول المعرفة أو استخدامها لاسترداد هذه الملكيات أو الحفاظ عليها. ثم تسليط الضوء على التوصيات والحلول من وجهة نظر النساء ومجتمعاتهنّ.

ب- الطرق البحثية ومعايير الاختيار:

تم الاعتماد على الطرق البحثية النوعية؛ باعتبارها تعطي مساحة أوسع، للمشاركات في شرح التفاصيل، وإبداء آرائهن واقتراحاتهن، وذلك ضمن الجلسات الحوارية، التي أعدها فريق البرامج، في منظمة (النساء الآن) وكان عددها (16) ست عشرة جلسة حوارية، ضمن (4) أربع مناطق هي: (إعزاز، ومارع، وسلقين وسرمدا)

حيث شاركت في كل جلسة من (٦) ست إلى (8) ثمانٍ من النساء. وكان الهدف من هذه الجلسات الحوارية استخلاص الفهم المشترك، والتجارب المختلفة، والتقاطعات بين عوامل انتهاك حق الملكية، بالنسبة للنساء المشاركات.

بعد وضع الأسئلة البحثية التي تم اعتمادها أجندة للجلسات الحوارية، تم تدريب الميسرات على حقوق الملكية في سوريا؛ لفهم أكثر للجلسات ومحاورة النساء المشاركات.

وعملت الميسرات على إعطاء المساحة للنساء للحديث عن منازلهن ومجتمعاتهن وملكياتهن وتهجيرهن، وتأثير كل ذلك عليهنّ كنساء، وعلى قدرتهنّ على البدء من جديد في ظلّ كل التحديات التي يواجهنها.

حضرت الباحثة الجلسات بشكل افتراضي (on line) عن طريق برنامج الزووم، وتم تسجيل الجلسات بعد موافقة النساء المشاركات، وتفريغها لاحقا، ثم القيام بترميز المعلومات بناءً على مواضيع البحث.وبما أن التجارب في انتهاك الملكيات، وفي آليات المطالبة والآثار المترتبة عليها مختلفة، قمنا بمقاطعة المعلومات، وتمييز هذه التقاطعات وإظهارها عند الحاجة إليها، مع احترام خصوصية كل تجربة معيشية للنساء المشاركات.

كما تم دعم البيانات أيضاً، من خلال استماع الباحثة إلى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية، التي هي نوع آخر من الفعاليات ضمن المشروع حول حقوق ملكية الأراضي والعقارات عن طريق توجيه عدد من الأسئلة بناءً على محاور البحث. وهدفت الجلسات الاستشارية، بشكل خاص، إلى أن تكون النساء، المتعرضات لانتهاكات التهجير وحقوق الملكية، هنّ من توَّجهُن المشروع، وأهدافه أن يتم تزويدهنّ بالأدوات التي يحتجنها، للعمل على ملف انتهاكات حق الملكية، وللقيام بحملات المناصرة وحشد وفعاليات مجتمعية وسياسية,

ت- مناطق الدراسة والفئة المشاركة:

استناداً لقدرة وصول فريق (النساء الآن) إلى (إعزاز ومارع وسرمدا وسلقين) بسبب تواجد مراكز للفريق قريبة من تلك المناطق، تم عقد الجلسات في المناطق المذكورة، بالاشتراك مع نساء مهجرات من مختلف المدن السورية، إلى تلك المناطق، بعد عام 2011.

النساء السوريات اللواتي فقدن ملكياتهن هنَّ المصدر الرئيسي للمعلومات في هذه الدراسة للحديث حول اوضاعهنّ وسياقات ملكياتهنّ، **تم اختيار النساء المشاركات، بناءً على معايير عدة منها:** أن تكون المرأة مهجرة وفاقدة لملكيتها أو ملكية عائلتها خلال السنوات الإثنتي عشرة السابقة، و أن تكون المرأة مقيمة في مناطق البحث أو المناطق القريبة منها.

وقد شاركت في البحث نساء مهجّرات، من مختلف المناطق السورية: (دمشق وريفها، ومدينة حمص، وريف ادلب، وحماه وريفها، والحسكة، والرقة، ودير الزور، وحلب وريفها، واللاذقية) ولكن بتفاوت في النسب الكمية.

لذا تجدر الإشارة أن النسبة الأكبر من النساء المشاركات هن مهجّرات إلى ريفي إدلب وحلب، ولكنهن من سكان مناطق مختلفة قبل التهجير، وفقدن أملاكهن في تلك المناطق. كما أن هناك نساء فقدن أملاكهن لكونها مناطق عسكرية في أرياف إدلب.

ث- توزع مناطق المشاركات في الجلسات الحوارية:

لن يتم ذكر الأسماء الصريحة للنساء المشاركات في هذه الدراسة وذلك من أجل حمايتهنّ، وهذا ما ذكرنه وطلبنه في الموافقات التي أخذناها منهنّ، حول سريّة المعلومات والبيانات الشخصية.

تم أخذ الموافقة لمشاركة الرسومات والصور التي شاركتها النساء في معرض **"لكل قطعة حكاية"** والذي أقيم في مدينتي كفر تخاريم واعزاز في شهر كانون الأول من عام 2023.

التحديات والمحدوديات

يأتي التحدي الأول من طرح موضوع السكن، وملكية العقارات والأراضي، والحقوق المتعلقة بها، بشكل منفصل عن باقي الانتهاكات التي تتعرض لها النساء، فالواقع الذي تعيشه النساء مختلف عن هذه التسميات والمصطلحات، التي نتحدث بها في فضاء المجتمع المدني ومؤسساته، أو في فضاء المنظمات الدولية، لذلك كان علينا - حتى نحن فريق البرامج والبحث - أن نفكر مراراً في أن نطرح هذا الموضوع، بطريقة تشبه واقع النساء، والتحديات التي يتعرضن لها؛ كي يتفاعلن معه، ويشاركن معنا قصصهن وخبراتهنّ واقتراحاتهنّ ومطالبهن.

وقد واجهت المشاركات والميسرات تحديات عديدة، خلال فترة البحث. ومنها:

تحديات أمنية:

ففي مدينة إعزاز تم إيقاف الجلسات، إلى حين انتهاء الاقتتال بين الفصائل، خلال شهر أكتوبر تشرين الأول من عام 2022.

وفي مدينة مارع، تم التوقف أيضا عن الجلسات؛ بسبب توتر الوضع الأمني؛ نتيجة اقتتال بين العوائل، وعمليات أمنية قامت بها القوى المسيطرة، في شهر أغسطس أب/2022.

أما في سلقين: فكان هناك دخول جهة أمنية أثناء إحدى الجلسات، بشكل مفاجئ، دون إعلام المركز بشكل مسبق.

تحديّات متعلقة بالقدرة على الوصول:

كنّا أيضا نريد أن يمتد البحث ليشمل النساء المهجّرات في شمال شرق سوريا، من عفرين أو إلى عفرين. لكن التحديات الذاتية، من عدم القدرة على الوصول إلى تلك المناطق، التي هي خارج نطاق الدراسة الحالية، شكلّ العائق الأكبر.

تحديات طبيعية:

نتيجة للزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا بتاريخ 6 شباط /فبراير 2023 وتضرر كوادر المنظمة في سوريا وتركيا وتضرر الباحثة بشكل مباشر تأخر تسليم الورقة البحثية وبالتالي تمت إضافة أثر الزلزال على النساء اللواتي فقدن ملكياتهن في محاولة لجعل البحث شاملا للسياق ككل.

تحديات لوجستية:

إن عدم وجود أجهزة تسجيل صوتي احترافية، أدى إلى توتر الميسِّرات أثناء التسجيل، وصعوبة لدى الباحثة في تفريغ الجلسات، وقد تم تداركها لاحقا، باستخدام برامج مرشحة من فريق تكنولوجيا المعلومات.

ومن هذه التحديات أيضا، انقطاع الانترنت المتكرر، الذي أدى إلى فقد الاتصال بين الباحثة والميسرات، خلال بعض الجلسات، ولكن تمّ تدارك ذلك الانقطاع عن طريق إرسال التسجيلات إلى الباحثة لاحقا.

تحديات نفسية:

أثرت بعض قصص النساء المهجرات في الميسِّرات؛ كونهن عانين أيضاً من ظروف الصراع بشكل عام. وكان الأثر أكبر في الجلسات التي كانت فيها بعض المشاركات من مناطق تهجير الميسرات نفسها.

وكان الأثر الكبير عليَّ أنا الباحثة، أثناء تفريغ الجلسات، هو الأثر النفسي (السيكولوجي)؛ وذلك لكوني مهجرة، وعانيت مما عانته الكثير من النساء المشاركات. إلا أن وجود الداعمة النفسية كان إيجابيا جداً، بالإضافة إلى طبيعة العمل، وإشراف قسم الأبحاث النسوية في المنظمة ودعمه الذي كان محفزاً دائماً على الاستمرار في العمل.

أما بالنسبة للنساء المشاركات، فقد كان هناك ما يمكن أن يشكل أو يسمى التحدّي الأكبر بالنسبة لهن، وهذا التحدي هو ما يتعلق بسرد قصص تهجيرهن، وفقدهن لملكياتهن، وخاصة استرجاع المشاعر والذكريات المرتبطة بالمنزل والملكية. حيث قامت الميسرات بشكل عام، في مثل هذه الحالات، بإحالتهن إلى فريق الحماية، في منظمة (النساء الآن) وهذا الفريق هو الذي أشرف على متابعتهنّ، ومعالجة توابع هذا التحدي لديهن.

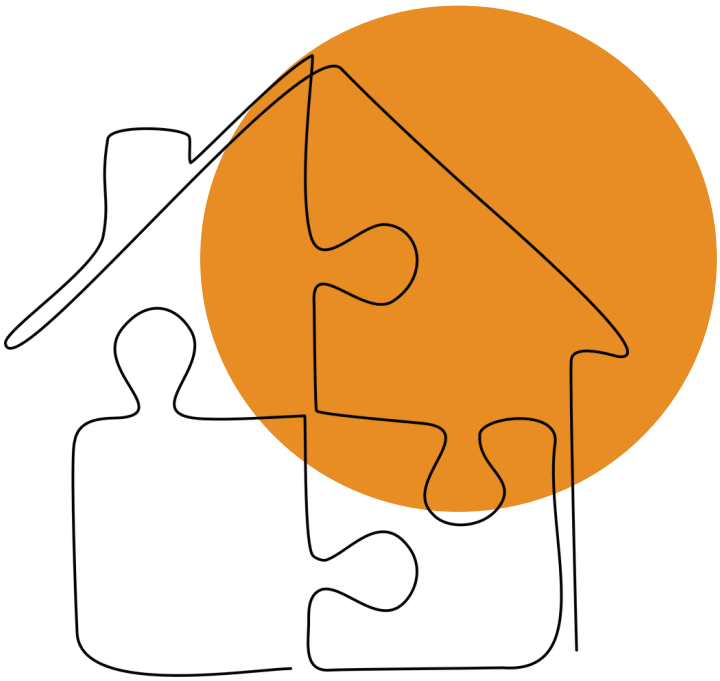

محاور النقاشات وتفاصيلها

أسباب فقدان النساء السوريات لممتلكاتهن:

هناك تقاطعات كثيرة تحدثت عنها النساء، وقد عملنا على تفصيلها ضمن الرسم الموضح:

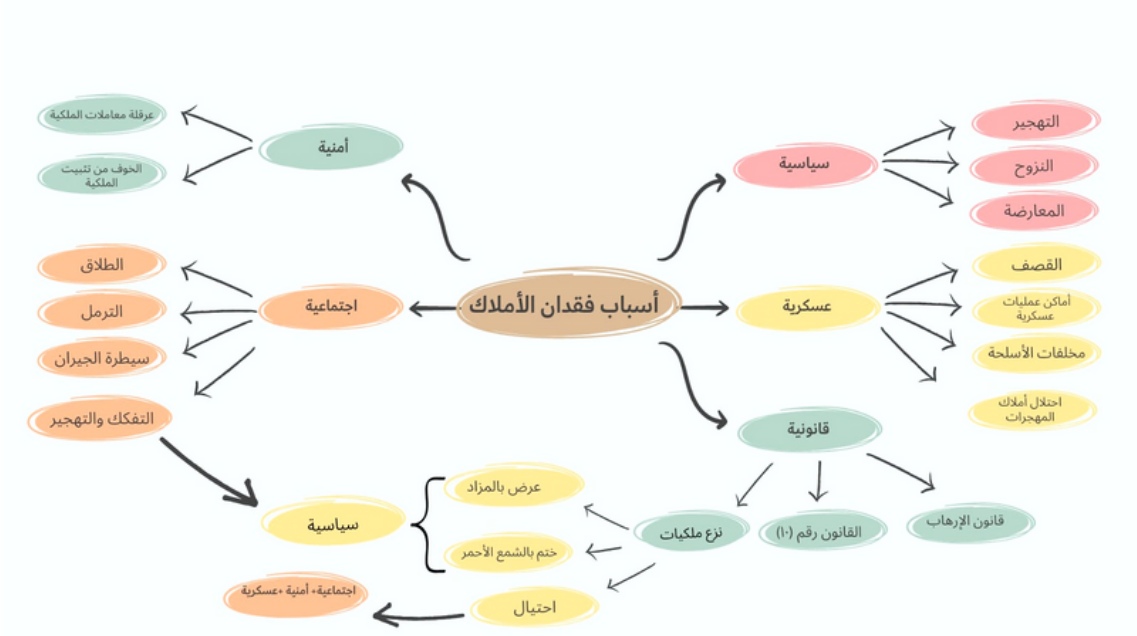

أسباب سياسية:

لعب التهجير، والتغيير الديمغرافي، الذي انتهجه النظام السوري، دورا كبيرا، في سلب النساء السوريات وعوائلهن لملكياتهن؛ حيث ذكرت عدة نساء أنه لولا أنْ تمَّ فرض التهجير عليهن لم يخرجن من منازلهن أبداً.

وأيضا كان الخوف من بطش النظام السوري وميليشياته، إذ إن وجود شخص واحد ضمن العائلة "مطلوبٍ للنظام" أي شارك سابقا في الثورة السورية، كان سبباً في ترك العائلة لملكياتها وعدمِ المطالبة بها. أما بالنسبة لمنازل المنشقين عن الجيش، فقد تمت السيطرة عليها بالكامل، كما قالت إحدى المشاركات: "لأن والدي منشق احتل ضابط منزلنا، وأخي أيضا منشق، فتم حرق منزله بالكامل" (امرأة مهجرة من اللاذقية إلى مارع).

بينما انتهجت هيئة تحرير الشام نهج النظام نفسه في ملاحقة أملاك المعارضين لها، حيث تقول مشاركة لديها أملاك في مدينة سرمدا التابعة لمحافظة ادلب أنه" بسبب عمل زوجي في مناطق النظام وعدم تركه لعمله تم إجباري على ترك منزلي وعدم أخذ أي شيء منه" (امرأة مهجرة من ادلب إلى اعزاز)

ولم يقتصر الأمر على أطراف الصراع في سوريا، بل امتد ليشمل تركيا؛ حيث قالت إحدى المشاركات: "عندما تم بناء الجدار الحاجز بين تركيا وسوريا اقتطعت تركيا جزءاً من أرضي الزراعية، في منطقة جسر الشغور، وعلى الرغم من وجود أوراق الملكية باسمي، إلا أنّه لم يتم تعويضي، ولا تعويض أي أحد ممن تضرر من بناء الجدار، ولا توجد آلية للمطالبة بذلك" (امرأة مهجرة من ريف إدلب إلى سرمدا).

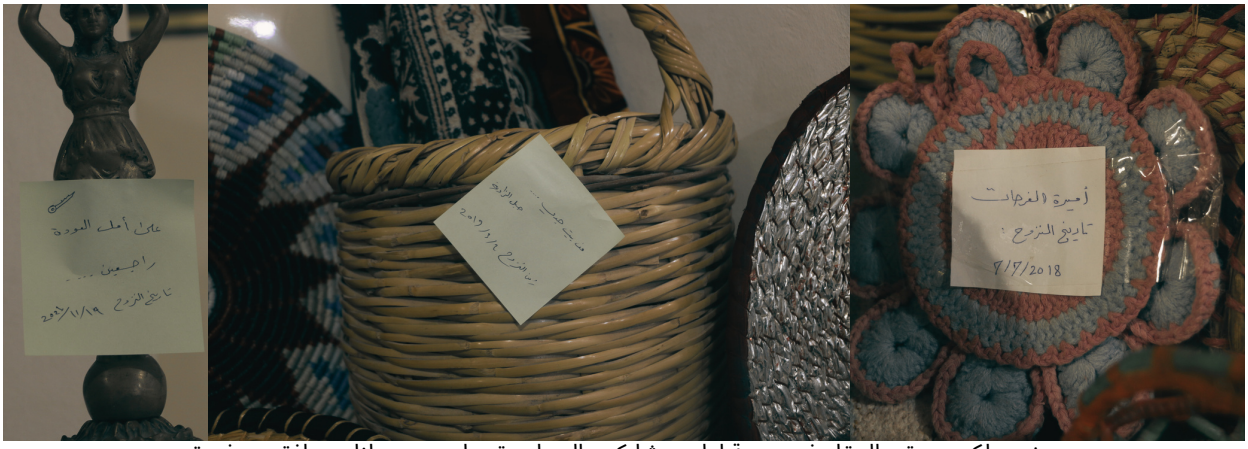

صور من معرض ملكيتي حقي المقام في مدينة إدلب، شاركت النساء مقتنيات من منازلهن رافقتهن في تهجيرهن

أسباب عسكرية:

ما لا يغفل عنه أحد، هو القصف الذي حوّل الكثير من المدن السورية، ومنازل السوريين والسوريات إلى ركام، إضافة إلى سرقة المنازل من قبل النظام وميليشياته، لدرجة هدم المنازل من أجل سرقة الحديد ضمن هيكل بنائها.

توافقت معظم النساء المشاركات في الجلسات الحوارية على أن الجيش السوري والميليشيات الحليفة يعمدون إلى إتلاف الأملاك بعد سرقتها، قالت امرأة مشاركة، من معرة النعمان في ريف إدلب، مهجرة إلى سلقين: "البيت موجود، ولكنه عاد على العظم، بسبب السرقة، حتى البيتون المسلح، كسروه ليأخذوا ما بداخله من الحديد، فلم يعد يبقى من المنزل إلا بقايا الجدران".

كما ذكرت مشاركة مهجّرة من حلب إلى اعزاز: "لدينا العديد من العقارات، فالمنازل التي لم يستوطن بها الجيش أحرقها, والتي استوطن بها احتلها بشكل كامل؛ بحجة أنها منازل إرهابيين، ولا أحد يستطيع السؤال عنهم. وتابعت: لدينا منزلان تم إحراقهما بالكامل، وأصبحا كومة من الرماد، حيث عمد النظام إلى حرق المنازل بعد نهبها. وأما الباقي فيسكن النظام بها، على الرغم من أن الأوراق مع والدي، ولكننا لا نستطيع المطالبة بها"،

وتذكر إحدى النساء المشاركات ممن سرق منزلها " لا أحد يشتري منزل مهدم ومنهوب نحن خسرنا منازلنا ولا نملك حق التصرف بها"(مشاركة مهجرة من حلب إلى مارع).

وفي إشارة لسيطرة الميلشيات، الحليفة للنظام السوري، على أملاك المهجرين والمهجرات، تقول امرأة (مهجّرة من منطقة القلمون إلى سرمدا): " غالبية من تهجر من الريف الدمشقي هم الشباب، ولم يكن هناك شيء من العقارات مسجل بأسمائهم، وإنما بأسماء عائلاتهم. وكل جبال القلمون استولى عليها حزب الله اللبناني، ولا يمكن الوصول إليها، لا من المهجرين ولا من المقيمين من أهل المنطقة، وأنه حولها إلى مزارع للحشيش ومصانع للمخدرات. وأما الأشجار والمحاصيل فتمت إبادتها بشكل كامل، ولا توجد إمكانية للمطالبة بها".

إن وجود بعض المنازل قرب المناطق العسكرية، أو ما يعرف بخط الجبهات، أجبر أهلها على تركها؛ إما خوفا من النزاع الدائر ضمن هذه المناطق، أو لسيطرة قوى الأمن على الأملاك.

فهناك امرأة، مهجرة من ريف دمشق، إلى مارع، وأملاكها في بلدة المليحة، بجانب إدارة الدفاع الجوي، وقد سيطر النظام السوري على كامل أملاك عائلتها. فلا يستطيع أحد الاقتراب منها، وامرأة أخرى من ريف حلب، تقع أملاك عائلتها بالقرب من الفوج 46 التابع أيضا للنظام السوري، فلا يجرؤ أحد على الاقتراب من المنطقة، بينما تحوّل منزل امرأة مهجرة من (كفرنبل في ريف إدلب) إلى سلقين، فجأة إلى نقطة تماس، بين قوات المعارضة وقوات الحكومة السورية. وتعرض للقصف لتخسره هذه العائلة إلى أجل غير معروف.

أسباب قانونية:

أشارت عدة نساء، إلى أن فقد ملكياتهن كان عن طريق استملاك النظام السوري لهذه الأملاك، بحجة قانون الإرهاب، حيث ذكرت امرأة مهجّرة من حلب إلى مارع، أن أملاك العائلة، المؤلفة من عدة منازل ومحلات تجارية، جميعها تم الاستيلاء عليها، ولاحقا علموا عن طريق الأقارب أن منزلين تم عرضهما في المزاد، والسبب أنهم من المعارضين.

بينما تحدثت امرأة مهجّرة من دمشق إلى مارع، أن لدى زوجها بناء كامل تم ختمه بالشمع الأحمر[8]. وقالت امرأة مهجّرة من دمشق إلى سلقين أيضاً: "إنه تم إجبار أصحاب الأملاك على بيع املاكهم عنوة، أو سيتم الاستيلاء عليها بحجة إعادة الإعمار. ولما رفضوا البيع تم الاستيلاء على ملكية العائلة".

وهنا تتقاطع الأسباب السياسية والقانونية؛ لأن سلطات النظام السوري، و سلطات الأمر الواقع، طوّعوا القوانين للسيطرة على أملاك الشعب السوري.

8- أي أن المكان تحت تصرف الشرطة أو السلطة القضائية، ويُمنع منعًا باتًا التصرف فيه.

أسباب أمنية:

نتيجة لوجود مراكز توثيق الملكيات، في كل من دمشق وحماه وحمص واللاذقية، وهي أماكن سيطرة نظام الأسد، تتخوف الكثير من النساء السوريات من الذهاب إلى تلك المناطق، نتيجة لحوادث متكررة في اعتقال نساء على الطرق المؤدية إلى تلك المدن.

وتؤكد إمرأة مهجّرة من معرة النعمان إلى مارع القول: "أملاكنا مازالت باسم الجد، ولا نستطيع القيام بعمليات حصر الإرث والفرز؛ لأن المركز في حماه. وعندما اقترحت على زوجي ذهابي للقيام بهذه المعاملة رفض؛ بسبب اعتقال جارتنا على طريق حماه".

وأضافت: الكل يعلم أن اعتقال المرأة ليس كاعتقال الرجل؛ لذا فضلنا أن تذهب كل الأملاك"

وقد نوّهت العديد من المشاركات، إلى أنّ الاعتقاد السائد حول حقوق الملكية والسكن، بأن النظام السوري احتفظ بالسجلات العقارية بشكل آمن، هو اعتقاد خاطئ؛ إذ أن انتقال السجل العقاري من إدلب إلى حماة أدى إلى فقدان إحدى المشاركات لملكيتها؛ حيث قالت (امرأة مهجرة من ريف إدلب إلى سلقين): "عندما ذهب عمي لتثبيت ملكيته أعادوا الملكية لاسم الجدة، فتم الغاء كل العمليات التي حصلت بعد وفاة الجدة، على الرغم من وجود أوراق تثبت الملكية".

فرض النظام السوري أيضاً الحصول على الموافقة الأمنية، في أي عملية بيع أو شراء، أو تثبيت ملكية، وهذا ما شكل سبباً أساسياً في فقدان النساء للأملاك، وحتى في عدم المطالبة بها.

قالت (إمرأة مهجّرة من حلب إلى مارع):"على الرغم من وجود أقرباء لنا في حلب، إلا أنهم لا يستطيعون السؤال خوفا من الأمن. لكن الجيران أخبروهم أن البيت مسروق بالكامل، حتى بابه الخارجي تمت سرقته. وأما الأراضي فسيطر عليها أهل نبل،[9] وتتابع: "عندما حاول عمي زراعة الأرض أخبره الذي احتلها من نبل أن يكون الإنتاج مناصفة، والتكلفة على العم وحده، حتى يسمح له بزراعتها؛ لذا تركها عمي خوفا من بطشه".

وفي المقابل، وأسوة بالنظام السوري، فرضت هيئة تحرير الشام "بيان وضع إيجابي" والذي يعرف بالموافقة الأمنية، على البيوع العقارية، ويسمح للأفراد اللاجئين خارج سوريا عمل وكالة للبيوع، بينما يحظر عمل الوكالة للأشخاص الذين هم في مناطق سيطرة النظام.

تذكر امرأة، مهجرة من ريف ادلب إلى اعزاز، أنّ هيئة تحرير الشام سيطرت على منزل أقاربها، ولم يستطيعوا إصدار وكالة؛ بسبب تواجدهم في مناطق النظام.

أسباب اقتصادية:

اضطر كثير من السوريين والسوريات إلى التخلي عن ملكياتهم وملكياتهن، أو بيعها بأسعار زهيدة جدا، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة للمهجرين والمهجرات.

وتشير امرأة مهجرة من حلب إلى مارع، إلى أن تردي قيمة الليرة السورية أدى إلى فقدان منزلها لقيمته بعد أن كانت قيمته عالية.

بينما قالت مشاركة أخرى، مهجرة من ريف إدلب إلى سلقين: "إننا نحاول بيع منزلنا ولو بسعر قليل؛ لأنه لا يوجد أمل بالعودة، ولأننا بحاجة لتحسين وضعنا المعيشي".

9 - سيطرة أهالي نبل والزهراء على أملاك المهجرين /ات، القدس العربي، 28 كانون الأول 2020

الآليات التي اتبعتها النساء للوصول لممتلكاتهن:

نتيجة للأسباب التي فقدت النساء من خلالها ملكياتها أو ملكيات عائلاتها واستمرار هذه الأسباب حتى وقت القيام بهذا البحث نجد ان نسبة 88,23 %من النساء المشاركات في الجلسات الحوارية والاستشارية لا يحاولن المطالبة بالأملاك ونسبة 2.6% عاد أحد أفراد العائلة وسكن في المنزل أو تتم متابعة الأملاك عن طريقها
بينما نسبة 9,15 % حاولن المطالبة بأملاكهن وأملاك العائلة وهنا وبالرغم من ضعف هذه النسبة نجد أن النساء هن من وقع عليهن أعباء المطالبة بالأملاك وملحقاتها، من المخاطرة بالذهاب لمناطق سيطرة نظام الأسد أو عمل وكالات لنساء من العائلة للقيام بالمعاملات القانونية أو بيع مصاغ ذهبي من أجل توكيل محامي لأن من وجهة نظر النساء قيام الرجل بهذه العمليات يزيد من خطورة اعتقاله أو طلبه للتجنيد الإجباري والاحتياط.

أشارت امرأة من حلب مهجرة إلى اعزاز أنه عندما قام زوجها بإجراءات تثبيت الملكية تم اعتقاله لمدة ستة أشهر والاستيلاء على أوراق المليكة في السجن لذا بعد خروجه عدلوا عن فكرة المطالبة بالأملاك أو السؤال عنها.

ولكن قيام النساء بالمطالبة لم يكن مكللا دائما بالوصول لنتائج فعليّة بسبب التعامل مع نظام فاسد وجهل الكثير من النساء بالألية القانونية لإثبات الملكية أو التصرف بها.
تقول إمرأة فُقدت أملاك عائلتها في اللاذقية وتهجّرت إلى مارع: "عندما حاولت أمي المطالبة أو بيع أشياء من المنزل ضيق عليها الجيران لذا حاولت توكيل محامي، ولكنه اختفى بعد فترة"
وفي هذا السياق أضافت أمرأة من ريف إدلب إلى إعزاز أن اختها طالبة في الجامعة في حماه حاولت القيام بمعاملة تثبيت لملكية عائلتها، ولكن توقفوا بسبب جهلها بالإجراءات القانونية وخوف العائلة عليها.
حاول الكثير من المهجرين والمهجرات ممن فقد الوصول لملكياتهن الوصول لنساء من العائلة إما للوصول للمنازل أو للقيام بالعمليات القانونية ظناً أن حركة النساء في أماكن سيطرة النظام السوري تعتبر أسهل حيث أشارت إحدى النساء أنهم قاموا بعمل وكالة لقريبة من العائلة لتقوم بإجراءات البيع لمنزلهم الواقع في مدينة الرقة.

لم تكن هذه الفكرة دائما جيدة بالنسبة للبعض حيث إن النساء، حتى لو كن في مناطق سيطرة النظام وقادرات على التنقل إلا أنهن لا يستطعن القيام بهذه الإجراءات دون موافقة الزوج حيث عبرت امرأة مهجرة من حلب إلى اعزاز أنهم حاولوا عمل وكالة لأختها المتزوجة في دمشق، ولكن بعد موافقتها اشترط زوجها الحصول على نصف الأملاك لقاء قيامها بمعاملات الملكية لذا رفضت العائلة مما أدى لتدهور العلاقة العائلية مع الأخت ومنع زوجها لها من التواصل مع عائلتها.

وعندما يسيطر الأقرباء على الأملاك تتحول عملية المطالبة بالملكية لمواجهة مع العائلة حيث تقول امرأة مهجّرة من حمص إلى إعزاز أن عائلة زوجها هم من سيطروا على املاكها بعد طلاقها واضطرت لبيع مصاغها الذهبي لتوكيل محامي من أجل استرجاع املاكها، ولكن حتى كتابة هذا البحث لم تحصل السيدة على قرار من المحكمة والمحامي مازال يطالب بأتعاب إضافية.

بالنتيجة لم تكن أليات المطالبة ذات جدوى بالنسبة لغالبية النساء وذلك بسبب احتيال المحامين وطلبهم لمبالغ كبيرة جدا كأتعاب محاماة. إضافة لقلة معرفة النساء واطلاعهن على معاملات الملكية وغموض هذه الإجراءات. وكما ذكرت النساء، فهنّ يواجهن أحيانا مقاومة من الرجال في العائلة تمنع بعضهنّ من استكمال عملية نقل الملكيات إلى أسمائهنّ او أسماء نساء في عوائلهنّ.

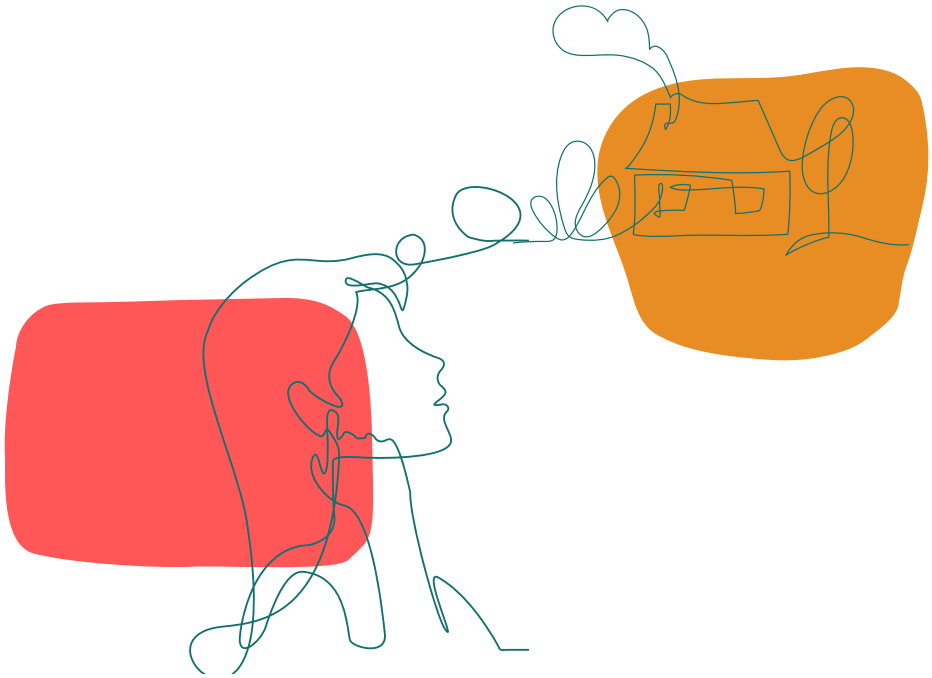

التحديات التي واجهت النساء للوصول إلى ممتلكاتهن أو تثبيتها:

ارتبطت التحديات بالنسبة للنساء بواقع الحل السوري، فاستمرار وجود النظام السوري بالسلطة، و حالة الاستعصاء السياسي التي تمر بها البلاد، شكلت تحديات كبيرة، أمام رؤية النساء لأي جدوى من مطالبتهن بحقوقهن وملكياتهن.

ولفهم هذه التحديات، من وجهة نظرهن، قمنا بمقاطعة هذه التحديات مع أسباب فقدان الملكيات، وعدم القدرة إلى الوصول إليها، فوجدنا أن التحدي الذي اشتركت فيه جميع النساء المشاركات في جلسات الحوار، هو التحدي الأمني. ومن الملاحظ تأثرهن بالحالة الأمنية لذكور العائلة، حيث تمثل مخاوف النساء مخاوف العائلة ككل. وتحديات النساء ليست تحديات شخصية، وإنما هي تحديات للأسر السورية المهجرة في الشمال السوري وفي كل مكان، فمن التحديات الأمنية فرض الموافقات الأمنية لأي عملية تتعلق بالملكية من بيع وشراء وتثبيت ويعتبر وجودهن في مناطق المعارضة العائق الأكبر بالنسبة لهن حيث كان عامل الخوف هو التحدي الأكبر لدى النساء المشاركات بشكل عام ولدى من نجت من الاعتقال بشكل خاص.

تقول امرأة (مهجرة من مدينة حلب إلى مارع): "إن الإجراءات مكلفة جدا، وخصوصا أن على إخوتي إشارة أمنية، فالتحدي بالنسبة لي هو الخوف الأمني؛ حيث وصلت إلينا رسائل تهديد، كتبت على الجدران، تقول بأنه سيتم قتل من يعود من أفراد العائلة؛ لأن اخوتي مطلوبين للنظام" .

ومن الأساليب التي انتهجها النظام السوري لسلب الممتلكات الاعتقال، حيث تحدثت بعض النساء عن اعتقال أفراد من عوائلهن، وطلب مبالغ كبيرة لقاء الإفراج عن المعتقل، مما يضطر العائلة لبيع ممتلكاتها. بينما عندما يكون الاعتقال لامرأة تكون التكلفة أعلى.

وقالت امرأة ناجية من الاعتقال، وهي من دمشق: تمت السيطرة على أملاك زوجها وأملاكها، وهي مهجّرة الآن في مارع "لا أحد يستطيع الاقتراب من أملاك زوجي، بسبب انه مطلوب للنظام السوري. وعندما تم اعتقالي مع أطفالي طلبوا 35 مليون ليرة سورية، أي ما يعادل 300ألف دولار، للإفراج عنا. وعلى الرغم وجود أخوات زوجي في دمشق، إلا أنهن لا يستطعن السؤال عن الأملاك؛ بسبب الخوف من الأمن السوري."

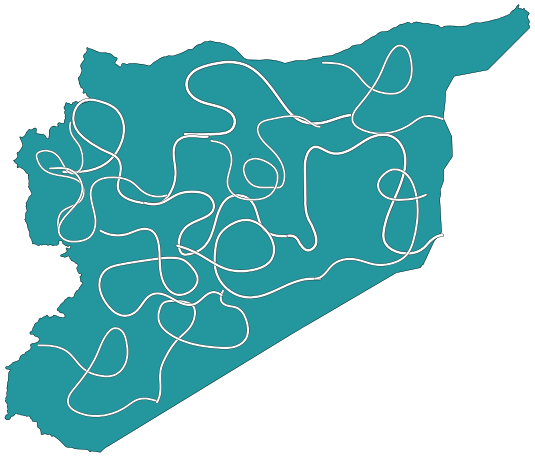

ومن التحديات التي شكلت حاجزاً، لدى العديد من النساء، فقدان أوراق الملكية والأوراق الثبوتية أثناء النزوح أو التهجير، أو بسبب القصف. حيث لم يخلف القصف دماراً للمنازل والملكيات فقط، بل شكل تحديات مركبة بالنسبة للنساء، في المطالبة بملكياتهن مع فقدان للأوراق وإتلاف للأملاك، مما يبخس من ثمنها. فضلا عن أن فقد أو وفاة أشخاص خلال سنوات النزاع، قد شكل حاجزاً بالنسبة للنساء، للوصول لملكياتهن؛ بسبب صعوبة عمل حصر الإرث، وارتباطه بالسجل المدني والنفوس .

تقول امرأة (مهجرة من حلب إلى سرمدا): "بيتنا باسم جدي، ومعنا أوراق الملكية، ولكن لا نستطيع التصرف بها؛ لان جدي قسم قبل وفاته شفهيا فقط. ولكن الأوراق الرسمية مازالت باسمه. فالتحدي في صعوبة الحصول على تواقيع الورثة والشهود، وصعوبة التوكيل، والتكاليف الباهظة للقيام بالإجراءات. أما التحدي الأكبر فهو وجود النظام السوري"

وبدلا من أن يكون المحامون ملجأً للنساء للحصول على حقوقهن، شكل التعامل مع العديد من المحامين في مناطق سيطرة النظام، تحديا غير متوقع بالنسبة للنساء، مما أدى إلى حالة من عدم الثقة في القانونيين، لدى غالبية المشاركات.

تصف مشاركة (مهجّرة من الرقّة إلى مارع) التحدي الذي تعرضت له هي وعائلتها، بأنه "التعرض لعملية نصب واحتيال، من قبل المحامي الموكَّل، فبعد أن أخذ الاتعاب اختفى. أما المنزل فقد تم بيعه بثمن بخس جدا، ولكن بسبب الحاجة."

ومن حالات الاحتيال التي ذكرتها النساء: طلب المحامي نقل الملكية إلى اسمه شخصيا، للقيام بالإجراءات القانونية بشكل أسهل، فضلا عن طلب المحامين أسعاراً خيالية لقاء توكيلهم. مما دفع الغالبية للعدول عن المطالبة بالأملاك.

من جهة أخرى، شكل غياب محاميات من النساء، في مناطق سيطرة النظام، تحدياً جعل النساء اللواتي طالبن بأملاكهنّ، او أملاك العائلة، عرضة للتحرش والابتزاز.

ذكرت امرأة (مهجرة من ريف إدلب إلى سرمدا) أن قلة وجود محاميات متمرسات في تثبيت الملكيات، هو ما يجبر النساء للتواصل مع محامين، الأمر الذي يعرضها إما للتحرش، أو للابتزاز، أو للاستهانة بها فتتعرض للنصب.

وتأكيداً على أهمية وجود محاميات وموظفات عاملات في السجل العقاري تقول (ر): وهي محامية مهجرة من سراقب إلى سلقين: "قلة وجود المحاميات المختصات، في البيوع والعقارات، واقتصار دورهن على التقاضي في الأحوال الشخصية، جعل المعرفة بقوانين الملكية حكراً على الرجال، وجعل تعاملات النساء فيها أصعب، و خصوصا إن كن من بيئات محافظة".

ذكرت بعض النساء نوعا آخر من التحديات، وهو التحدي الاجتماعي الذي كان حاجزا أمام قدرة العائلة على التصرف بأملاكها حيث قالت مشاركة مهجرة من الغوطة إلى مارع انه بسبب "ضغط الأقارب بأنه لا يجب أن يدخل غريب على الحارة" لم يستطع والدها التصرف بملكيته.

وفي سياق التحدي الاجتماعي ذكرت النساء الأرامل اللواتي شاركن بالجلسات عدم وجود حقوق للأرملة واعتبار مطالبتها بأملاك زوجها عيب لا يجب فعله تقول امرأة (مهجرة من حلب إلى مارع):

"زوجي لم يكن لديه شيء ولكن الأملاك باسم حماتي ولا أحد يستطيع السؤال عن الأملاك بحلب رغم ان عائلة زوجي في مناطق سيطرة النظام لا يحق لي المطالبة بأي شي لأني أرملة ولأني في المناطق المحررة الأرملة عنا عيب تطالب بيت حماها"

خلاصة التحديات

1. **تحديات أمنية:** ارتباط البيع والشراء بالموافقة الأمنية، الاعتقال، التهديد، الخوف من النظام.
2. **تحديات قانونية:** فقدان أوراق الملكية والأوراق الثبوتية، صعوبة عمل الوكالات.
3. **تحديات مكانية** انتقال الدوائر الرسمية (السجل العقاري، السجل المدني، القضاء) إلى مناطق سيطرة نظام الأسد ووجود أصحاب الملكيات في مناطق المعارضة.
4. **تحديات تتعلق بالمحامين:** احتيال، نصب، ابتزاز، اختفاء، طلب أتعاب باهظة تصل قيمتها لقيمة العقار.
5. **إتلاف الأملاك**: قصف، سرقة، نهب، إتلاف متعمد لأملاك المعارضين، حرق الأشجار.
6. **عدم وجود آلية تعويض لما تم تدميره أو تخريبه.**
7. **تحديات اجتماعية:** اعتبار مطالبة الأرملة أو المطلقة بأملاكها عيب مجتمعي، الضغط الاجتماعي من الأقارب.

الآثار الاقتصادية الناجمة عن فقد النساء لممتلكاتهن

يقع أثر فقدان الملكيات والموارد المالية على النساء والرجال معا، ولكن بأشكال مختلفة. وأشارت العديد من الدراسات إلى أنه لتدهور الوضع المعيشي نتيجة الصراع وعدم وجود معيلين من الذكور أثر إيجابي في تزايد نسبة النساء العاملات[10]، ولكن هذه الزيادة كانت انعكاسا لأعباء اقتصادية ملقاة على عاتق النساء، وإجبار الظروف لهن على العمل، إما بالشراكة مع الرجل، أو بمفردهن؛ لتأمين احتياجات العائلة، تقول (امرأة مهجرة من معرة النعمان إلى سرمدا): "اضطررت للعمل لتأمين الحاجات المنزلية ،مما سبب لي ضغطاً جسدياً ونفسياً"، بينما اشارت (امرأة مهجرة من حلب إلى مارع) إلى أن الأعباء كانت مضاعفة على الأب الذي هو معيل للأسرة: "كان الأثر الأكبر هو الضائق المادي، والعيش بأدنى مقومات الحياة، والضغط على الأب للعمل بشكل إضافي"، وفي إشارة لتفاوت نسب البطالة بين الرجال والنساء، تقول مشاركة (مهجرة من جسر الشغور إلى اعزاز): "لجأتُ للعمل لإعالة عائلتي، في حين أصبح زوجي عاطلا عن العمل رغم أنه محامٍ".

و لفهم الأثار الاقتصادية أكثر، لا بد من أن نشير إلى أن المشاركات في البحث، كن ممن لديهن أملاك، أو هنّ مستفيدات من وجود الملكية والموارد المالية، من أراضٍ زراعية ومواسم، أو معامل أو محلات أو ثروة حيوانية **إذ أن (نسبة 10,04 كانت لديهن ملكيات بأسمائهن، ونسبة 89,96 كانت الأملاك باسم أحد رجال العائلة)**

ونتيجة لفقد الملكيات والتصرف بها، سواء المنقولة وغير المنقولة، كان هناك أثار اقتصادية سلبية، على حياتهن وحياة أطفالهن، أهمها تدهور الوضع المعيشي، والانتقال من الحياة الميسورة أو المقبولة إلى الحياة الصعبة، في مناطق جديدة عليهن، حيث كان العامل المشترك لدى النساء المشاركات هو الوضع المعيشي المتردي، الذي أجبرهن على التأقلم مع حياة صعبة، والبحث عن فرص عمل في ظل وجود تمييز في سوق العمل، بين المهجرات والمقيمات، أي نساء المنطقة نفسها.

ونتيجة للتهجير، والأزمة التي عانت منها المناطق شمال غربي سوريا من اكتظاظ سكاني، تتحدث النساء عن أزمة البحث عن سكن بديل، لملكياتهن التي فقدنها، في ظل غياب قوانين تنظم عملية الاستئجار وتحفظ الحقوق لكلا الطرفين، حيث أصبح الهاجس الأول هو السكن والإيجار.

تروي مشاركة (مهجرة من سراقب إلى سلقين) قائلة: "عانيت من تردي الوضع المعيشي، ومن الإيجارات وتغيير المنزل كل فترة. وأضافت: "أخرجتنا صاحبة المنزل في منتصف كانون، في البرد، ولم نكن نملك شيئا. وعندما وجدنا منزلاً، قرر صاحبه بعد فترة قصيرة أن يزوج ابنه، فعدنا للبحث عن منزل آخر من جديد. والان نقيم في منزل ارضي يفتقر لأدنى مقومات السكن اللائق، وإيجاره بالدولار و(كلمة ما عجبكن طلعوا) هي ما نسمعها دائما."

10- جعلت الحرب سوق العمل أكثر أنثوية في سوريا، قنطرة، 16 تشرين الأول 2022.

و نتيجة لغلاء المنازل، وعدم توفرها، اضطرت الكثير من العائلات للسكن معاً في بيت واحد. حيث ذكرت (امرأة مهجرة من حلب إلى سرمدا) "أن هناك فارقاً كبيراً بين أن تكوني في منزلك، الذي تحفظين كل زواياه، وبين أن تعيشي مع زوجك وأطفالك في غرفة من بيت، متشاركة الحمامات والمطبخ وكل شيء مع الاخرين."

وأما من لم تستطع دفع تكاليف الإيجار الباهظة، مقارنة مع الوضع المعيشي للمهجرات، فتعاني هي وعائلتها من المخيمات، أو من منازل غير مجهزة، وما يعرف باللغة المحلية "على العظم" ورغم أن المنازل تكون غير مجهزة، إلا أنهن كن مضطرات لدفع إيجارها.

تشير (امرأة مهجرة من حلب إلى سلقين) إلى عدم قدرتها على الاستئجار، لذلك تسكن في بيت غير مهيأ (على العظم) ورغم محاولتها جاهدة لتحسين وضع المنزل، وجعله قابلاً للسكن، إلا أن مخاوفها تتركز على أنه في لحظة ما سيطلب صاحب البيت منهم الخروج من المنزل. وهذا يشكل هاجساً لديها، ومحور خلاف في علاقتها الزوجية.

فلا توجد عقود تحفظ حق المستأجر، وحتى لو وجد العقد فلا توجد جهة تحمي حق المستأجرة أو المقيمة، في حال قرر أصحاب المنازل إخراجها منه.

وامتد الأثر الاقتصادي، والوضع المعيشي المتردي، ليشمل ضياع التحصيل العلمي، للنساء والأطفال. حيث شاركتنا بعض النساء معاناتهن، في تأمين احتياجات أطفالهن الأساسية أو التعليمية. وحتى اضطررن في كثير من الأحيان لقطع أطفالهن عن المدرسة، بسبب عدم القدرة على دفع تكاليف التعليم. وفي بعض الحالات نجد بعض الأطفال يضطرون للعمل، لمساعدة ذويهم من أجل إكمال تحصيلهم العلمي. كما اضطرت بعض النساء للتوقف عن تعليم أطفالهنَّ، بسبب عدم القدرة المالية، لدفع أقساط التعليم.

تصف (امرأة مهجرة من حلب إلى سلقين) معاناتها، مؤكدة أن الأثر الأكبر كان على اطفالها، حيث فقدوا مستقبلهم الدراسي وأحلامهم الطفولية.. وانعدام فرص العمل أثر على حياتها بشكل كبير، بعد التهجير، واعتقال زوجها لدى جبهة النصرة، وعدم معرفة أي شيء عنه منذ ست سنوات، لذا تشعر بالضعف والضغط المجتمعي، والمسؤولية تجاه تأمين احتياجات أطفالها.

وتقول (امرأة أيضا من حلب مهجرة إلى مارع) متحدثة عن معاناة والديها، من أجل إكمال تعليمها، هي وإخوتها، حيث إن الأب والأم يعملان لتأمين آجار المنزل. وبينما كان الأب مدرسا في السابق، أصبح يعمل بائعاً للخضار؛ مما أدى إلى تدهور صحته. وأما الأم فتعمل مدرسة في إحدى المدارس، رغم انها مصابة بمرض الديسك، وأمراض أخرى. الأمر الذي دفع الفتاة الشابة للبحث عن عمل، من أجل التخفيف من أعباء دراستها. وتذكر قولا لوالدتها " أنا أبيع من ثيابي حتى تتعلموا".

وفي إطار محاولة تحسين الوضع المعيشي، أو إكمال الأطفال لدراستهم، تحدثت نساء عن بيعهن لمصاغهن الذهبي، من أجل إكمال تعليم أطفالهن، أو تأمين احتياجات المنزل. في إشارة لأول ملكية تفقد في العائلة، وهي ملكية النساء.

من ناحية أخرى، اضطرّت بعض النساء إلى دخول سوق العمل، بسبب عدم قدرة الرجال على إيجاد مصادر كافية للدخل. وهؤلاء النساء وجدن أنفسهنّ في ظروف تمييزية وغير منصفة، وقد كنّ أصلا غير جاهزات لدخول هذا الحيّز بسبب خبراتهنّ المتواضعة في هذا المجال، وحالتهنّ النفسية، ومعرفتهنّ القليلة بالمكان وديناميات القوة فيه. وصفت النساء الأثر الناجم عن فقد الرجل لمسؤولياته. وعجزه عن القيام بدوره، بأنه العجز للعائلة بالمجمل. تقول (امرأة مهجرة من ريف دمشق إلى مارع): " أصيب زوجي بالاكتئاب، الأمر الذي أثر على العائلة ككل، وجعلني أتحمل مسؤولية كل شيء".

وتشير (امرأة تهجّرت من معرة النعمان إلى إعزاز) إلى الأثر النفسي السيئ الذي انتابها، بسبب إجبار الظروف لها على العمل قائلة: "لم تكن لدي رغبة بالعمل، كنت بحاجة لفترة من السكينة والراحة، ولكن الحاجة كانت السبب. وهذا الأمر أثر على حالتي النفسية والجسدية".

وفي النتيجة فإنّ آثار فقدان الملكية على النساء تتقاطع وتزيد من آثار الحروب ونتائجها عليهن بشكل عام، من تدهور للوضع المعيشي، وانتشار البطالة، وخسارة التعليم، وعمالة الأطفال، وفقدان الأملاك لقيمتها، وعدم القدرة على التصرف بها.

الآثار النفسية لانتهاك حقوق الملكية على النساء:

يترتب على فقدان الملكيات، وما ارتبط بها من أسباب وتحديات، للوصول للملكية أو التصرف بها، آثار نفسية كثيرة على النساء وعوائلهن. وتواجه النساء التحدي الأكبر لارتباطهن بمجتمعاتهن ومنازلهن.

وتبقى هناك خصوصية لكل امرأة، نتيجة اختلاف ظروف التهجير، وفقد الملكيات، لذا حاولنا جمع كافة الأثار والعوارض التي ذكرتها النساء، وتحليل ما لم يتم ذكره بشكل مباشر.

الخوف والشعور بعدم الأمان:

طوال سنوات الحرب في سوريا، كان للنساء النصيب الأكبر، من الخوف والاضطراب النفسي والصدمات. أضافت خسارة الملكيات إلى ذلك آثارا نفسية عميقة ومعقدة على النساء، فارتبطت مشاعر التعب وعدم الأمان، نتيجة فقدان المنزل أحيانا، مع الخوف من القصف، الذي ما زال مستمرا على الشمال السوري، حتى كتابة هذه الورقة.

وقد وصفت (امرأة مهجرة من ريف إدلب إلى سرمدا) إنها بعد رؤية منزلها مهدماً بالقصف بشكل كامل، وهروبها مع أطفالها إلى منطقة جديدة، فإنّ أكثر ما يخيفها من القصف، ليس سماع صوته فقط، بل حتى سماع أخباره. بينما تشارك (امرأة مهجرة من معرة حرمة إلى سلقين) بالقول: إنها بسبب سقوط قذيفة طيران في منزلها، أصبح لديها رهاب من الطيران والقصف، الأمر الذي أثر حتى على خياراتها في استئجار منزل.

تعاني النساء من مخاوف أخرى، مرتبطة بالعثور على منزل، والخوف من سلطة صاحب المنزل، فضلا عن الانتقال المتكرر والإخلاء القسري للمنازل. تقول (امرأة مهجرة من معرة النعمان إلى سلقين): "أصعب شيء يتعرض له الإنسان المهجر، وخاصة إذا كان امرأة أرملة ترعى أطفالا، هو الإخلاء القسري للبيت المستأجر، أو حتى للمخيمات، من دون يتم التعويض أو إيجاد البديل. فإن ارتفاع أسعار العقارات هو عائق كبير للاستقرار، و يؤثر نفسيا على العائلة بأكملها." بينما تحدثت (امرأة من خان شيخون مهجرة الى سرمدا) فقالت: إن خوفها الدائم، من طلب صاحب البيت الخروج أو ترك المنزل، أثر على حياتها العائلية، وعلى استقرار أطفالها، وتؤكد (مشاركة من حلب مهجرة إلى مارع): إن مخاوفها تتركز في اللحظة التي سيطلب صاحب البيت منهم الخروج من المنزل، وإن هذا الأمر يشكل قلقاً لديها، كما يشكل محور خلاف في علاقتها الزوجية. فلا توجد عقود تحفظ حق المستأجر، وحتى لو وجد العقد فلا توجد جهة تنفيذية تحمي حق المستأجر، أو المقيم في منازل غير مجهزة.

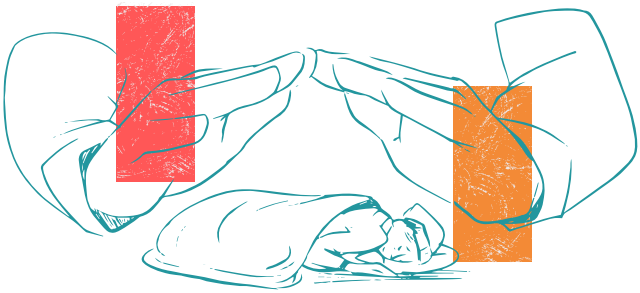

عدم الاستقرار والانتماء لأي مكان:

من الآثار النفسية التي تتشاركها معظم النساء المشاركات، الحنين لمنازلهنّ التي فقدنها، وعدم القدرة على تشكيل رابطة مع المنازل التي يسكنّ فيها حاليا. تصف (مشاركة من معرة حرمة والمهجرة إلى سلقين) حالتها النفسية بالقول: إن لديّ شعوراً دائماً بأن "المكان ليس مكاني وأن هذه الأرض ليست أرضي، وبأنني أعيش في الماضي، وأتذكر تفاصيل منزلي حتى الصغيرة حتى البلاطة المكسورة أتذكرها".

وكان الأثر لدى إحدى النساء، وهي (مهجرة من سراقب إلى إعزاز) واضحا من خلال قولها: "عندما تهجرت من بلدي شعرت حرفيا بأني متُّ؛ فلم أستطع تناول الطعام والشراب بشكل جيد، ولم أتمكن من الاهتمام بالمنزل والأولاد كما كنت من قبل، وبقيت سنة كاملة على هذا النحو، حتى تعافيت تدريجيا، ولكنني لن أصل إلى شفاء كامل".

وهذه (امرأة من حلب مهجرة إلى إدلب) تتذكر أنها عندما هربت خوفا من قوات الأمن السوري؛ لأن لديها فتاة شابة، وجدت نفسها تسكن في غرفة في ريف الأتارب، بينما كانت سابقا تعيش في بيت تؤمن فيه لكل طفل غرفته واستقلاليته. فالبداية من الصفر مؤلمة جدا. وتابعت القول: "حلمي أن أرجع إلى البيت ولو كان مجرد جدران وحيطان؛ لأن ذكريات البيت لا شيء يعوضها".

"أكثر شيء فقدته الحديقة التي بجانب الدار؛ حيث كنت أزرع فيها الورود والأزهار، وكم أشتهي أن أرجع لمشاهدتهن" هذا ما قالته ببكاء وحسرة (امرأة مهجرة من قرى ريف إدلب إلى مارع) حيث لم يكن فقد المنزل سهلا عليها وعلى عائلتها. وتذكر، على لسان أمها، أن حالها حال جميع النساء؛ يسردن في أحاديثهن تفاصيل منازلهن اللاتي فقدنها. تقول: "لا تمل أمي من إعادة ذكريات المنزل وتفاصيله، مع قدوم كل ضيف وكأن ذاكرتها لا تتقبل أي ذكرى إضافية".

خسارة المكانة الاجتماعية :

ترتبط المكانة الاجتماعية بوضع النساء داخل مجتمعاتهن وترتبط بحصولهن على الاحترام والتقدير ولطالما كانت بالنسبة للنساء مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأملاك والمنزل، وعند خسارة الملكيات وانتزاعهن من مجتمعاتهن والانتقال بالمستوى المعيشي من الحال الميسور للحال الضيق شعرن بخسارة المكانة الاجتماعية الأمر الذي أثر عليهن وعلى عوائلهن بشكل كبير كحالات اكتئاب لدى الرجال والنساء على حد سواء وانعكاسه على العائلة وعلى الأفراد.

وتشبّه (امرأة مهجرة إلى إدلب من حلب) فقد الملكية بفقد للعمر وللتعب وتعب الأهل؛ فلا تفارقها الغصة. وتكرر قول مثيلاتها بأن البداية من الصفر مؤلمة. والأثر الاجتماعي أيضا مهم، وتستأنف قائلة: "بينما كنت صاحبة أملاك أصبحت في وضع اجتماعي أقل قيمة، عدا عن الأثر الاقتصادي، الذي يجعلك تفكرين فقط بيومك، وتدبير معيشتك."

وتقول (امرأة من دمشق مهجرة إلى سرمدا): "عندما تركنا بيوتنا تركنا معها الاهل والاخوات، وكل ما يخصنا. كان لدينا سابقا بيت الجد، وعادة ما يكون التجمع في بيت الجد، فأطفالي فقدوا الآن كل هذه الأشياء والمشاعر والعلاقات. "

وقد عانت بعض النساء المهجرات من فقد الزوج والأهل والأخوة، الأمر الذي كان له آثار نفسية حادة، وصلت إلى حد الاكتئاب والعزلة أحيانا.
تقول (امرأة من معرة النعمان تهجّرت إلى مارع) فقدت إخوتها وخسرت منزلها وأملاك العائلة: "أصبت بالاكتئاب بعد وفاة إخوتي، الذين أعتبرهم السند بعد الله، وجعلتني خسارة أملاكنا أشعر بوحدة خانقة وعجز شديد."

و سبب هذا الانقلاب والتغيّر في الوضع الاجتماعي والاقتصادي خلافات عائلية، أثرت سلبيا على بعض النساء. تقول (امرأة مهجرة من حلب إلى سلقين): " تدهورت علاقتي الزوجية بسبب اختلاف وضعنا الاجتماعي والاقتصادي، مما شكل ضغوطات نفسية هائلة، انعكست على شكل أمراض جسدية كالسكري وارتفاع في ضغط الدم."
بينما تحاول (امرأة مهجرة من حمص إلى إعزاز) نسيان كل علاقاتها العائلية؛ حتى لا يضعفها الحنين بحسب قولها. تقول: "خسارة كل شيء كان له أثر كبير، بينما التهجير قطع الروابط بيني وبين عائلتي؛ لذا أحاول أن أمسح ذاكرتي؛ لأنها تضعفني، ولا أحب أن أرى نفسي ضعيفة، ولا أحب أن يراني أحد وأنا ضعيفة."

الوصمة المجتمعية للمهجرات:

تشير الوصمة إلى الرفض الاجتماعي[11]، لشخص أو مجموعة أشخاص، بناءً على معايير تمييزية، وينشأ عنها عملية تصنيف وتنميط للأشخاص، أو معاملة بشكل مختلف، الأمر الذي يسبب حالة من عدم التقبل الاجتماعي، وحالات من العزلة والضعف.

تبدأ رحلة النساء في مجتمعاتهن الجديدة عادة، بسؤال يبني شكل العلاقة معهن، وهو "أنت من وين؟"
وتصف هذا السؤال (شابة مهجرة من قرى إدلب إلى مارع): بأنه "سيحدد تعامل المجتمع معك؛ لأن مكانك الأصلي سيشير إلى أنك مهجرة أو نازحة أو لا. وتكرار هذا السؤال مع كل انتقال يسبب حالة نفسية سيئة جدا."
"أنت نازحة فاقدة لمنزلك، فلا يوجد أي مكان يحتويك" هكذا عبرت (امرأة مهجرة من ريف حماه إلى سرمدا) عن مشاعرها، وأن لديها شعورا بالنقمة؛ لإحساسها دائما بأن أسرتها أدنى درجة في المجتمع المضيف.
تشير مشاركة أخرى أيضا (مهجّرة من دير الزور إلى إعزاز) إلى أن الشعور، الذي يرافق الوصمة المجتمعية، هو شعور بالذل والمهانة والعجز. وهو ما يؤثر على العائلة بأكملها.

11-الوصم الاجتماعي: ما الذي تحتاج لمعرفته، يونيسيف، 20 تموز 2020.

تكمن خطورة الوصمة المجتمعية على النساء، بالتعرض للعنف والتحرش بهن، فقط لكونهن مهجرات؛ مما أدى لتوقف بعضهن عن التعلم أو العمل، أي عن الخروج إلى المساحات العامة، وتطوير ذواتهنّ، والحصول على دخل مادي.

وتتحدث (شابة مهجرة من ريف حلب إلى مارع) فتقول: "المجتمع هنا ينظر للفتاة المهجرة وكأنها فريسة سهلة، يحرصون على بناتهم وزوجاتهم ويطلعوا علينا" الأمر الذي جعلها تشعر بأنها بلا قيمة. وتضيف: "بعد أي خلاف في المنطقة ينادي الشبان في الأسواق بصوت عالٍ بجملة "يا غريب كون أديب" وتتساءل هل نحن غرباء عن الوطن؟. وهل نحن بلا أدب؟".

أما شابة أخرى،(مهجرة من ريف ادلب إلى مارع) فقد خسرت تعليمها هي وأختها، بسبب التحرش بالمهجرات. تقول: "توقفت عن الدراسة أنا وأختي بسبب التحرش والوصمة المجتمعية، رغم أننا كنا من المتفوقات دراسيا".

وفي إشارة إلى أثر الوصمة المجتمعية للمهجّرات، وعلى قدرتهنّ على التأقلم والبدء بحياة جديدة، والبحث عن عمل، تقول (مشاركة مهجّرة من ريف دمشق إلى مارع): "الوصمة ضمن التوظيف قاتلة؛ فحتى تتوظفي يجب أن تكوني من أهل البلد، وكأن المهجرة حرف ساقط!"

تتضاعف الوصمة بالنسبة للناجيات من الاعتقال والمهجّرات، الأمر الذي أدى إلى أثر نفسي مضاعف. تقول امرأة ناجية من الاعتقال (ومهجرة من دمشق إلى مارع): "خسارة المكانة الاجتماعية مرتبطة بخسارة الأملاك، وأنت لست مهجرة فحسب، بل مهجرة ومعتقلة، ووحيدة في مكان جديد، بلا أهل أو أقارب"

وفي إشارة للضغط النفسي على المهجرة والناجية من الاعتقال تقول (امرأة تهجّرت من ريف إدلب إلى سرمدا): "أنا نجوت من الاعتقال، ولكن لم أنج من وصمة المجتمع، الوصمات تلاحقني معتقلة و نازحة، وليس عندي أي مقوم للبداية من جديد"

وعلى الرغم من قسوة التهجير، وفقدان الملكيات، إلا أن بعض النساء ذكرن آثاراً إيجابية شعرن بها، على صعيد التطور الشخصي، نتيجة للتحرر من القيود المجتمعية في مناطقهن الأصلية. تروي (امرأة مهجرة من ريف دمشق إلى مدينة سلقين) أن التهجير كان إيجابياً بالنسبة لها؛ حيث أصبحت تعمل على صقل مهاراتها وتطوير ذاتها، لتصبح انسانة جديدة أقوى، ومتمكنة أكثر. تقول: "لما بقيت وحدي شعرت أنني انطلقت إلى العالم وطورت نفسي "

وكان التهجير بالنسبة لامرأة (مهجرة من حلب إلى مارع) صعبا جداً، ولكنها استطاعت تجاوزه، والشعور بإيجابيات له، عندما لمست التطور الحاصل في شخصيتها. تقول: "كان للتهجير وفقد الملكية آثار سلبية كثيرة، ولكنني لا أنكر الأثر الإيجابي له، من تطوير للذات، وتكوين علاقات اجتماعية جديدة، ناجحة وقوية"

آثار نفسية تمتد على كل أفراد العائلة وتزيد من الضغوط على النساء:

تتشعب الآثار والأعباء الملقاة على كاهل النساء، نتيجة الظروف التي تمر بها العائلة ككل، مما يزيد من المسؤوليات والضغوط النفسية عليهن. تشير بعض الدراسات أن هناك ارتباطا وثيقاً بين فقدان المنزل، وأماكن اللعب، وغيرها من الماديات بالنسبة للطفل، وبين إصابته بالاضطرابات النفسية، ولكن أعراض[12] هذه الاضطرابات تكون هنا أقوى من الأعراض النفسية التي تصيبهم لفقد الأشخاص. حيث يعاني الأطفال من صعوبة فهم مفرزات الحرب في سوريا، واختلاف أنماط المعيشة، الأمر الذي أدى لتوقف البعض عن الدراسة، والاتجاه إلى العمالة المبكرة، مما أثر نفسيا على الأمهات، وجعلهن يشعرن بالعجز عن تحمل المسؤولية أمام أطفالهن.

تذكر امرأة (مهجرة من ريف ادلب إلى سرمدا) أن أكثر ما يؤلمها هو شعورها بالعجز، أمام توقف أطفالها عن التعلم، بسبب الظروف المعيشية الصعبة، التي يعيشونها كعائلة.

بينما تصف مشاركة أخرى (مهجرة من ريف حلب إلى مارع) أن فقدان أطفالها، لسنوات من التعليم، شكل عبئا عليها في المنزل؛ لمحاولتها استدراك ما خسروه، بسبب عجزهم عن فهم المواد التعليمية بشكل صحيح.

تذكر امرأة (مهجرة من ريف إدلب إلى سلقين) أن أطفالها فقدوا الرغبة في التعلم؛ نتيجة الانتقال المستمر من منطقة إلى أخرى. تقول على لسان طفلتها: "لا أريد أن أذهب للمدرسة، ولا أن أتعرف على أحد (كلما تعرفت على حدا بروح)."

كما فقد الأطفال المساحة الآمنة للعب، وحرية الحركة، بسبب الوصمة المجتمعية،تقول (امرأة مهجرة من ريف حماه إلى إعزاز) "النظرة لأهالي المخيمات وكأن أهل المخيمات لم يكن لديهم منازل وحياة كريمة حتى اطفالي فقدوا مساحة امنة لهم للعب والخيمة تفتقر للخصوصية"، وتضيف (امرأة مهجرة من ريف دمشق إلى مارع): إن بعض الناس هنا يقولون لأطفالها: "هدول نازحين لا تلعب معهن".

"ما العيب أو العار الذي ارتكبه النازح" هذا السؤال وجهه أحد الأطفال لأمه المشاركة في الجلسات الحوارية و (المهجرة من ريف إدلب إلى سرمدا). هذا ما عبرت عنه النساء من آثار امتدت لأطفالهن، نتيجة لفقد الملكية والتهجير.

12- سامر عساف، الآثار النفسية للهجرة واللجوء درب شائك مليء بالصدمات، منصة مؤمنون بلا حدود، 2أيلول 2017.

ومن آثار التهجير وفقدان الملكيات، والآثار المجتمعية على النساء، هو ازدياد العنف المنزلي عليهنّ.

إنّ معاناة الرجال من فقدان الملكيات وخسارة العمل، فضلا عن الاضطرار للعمل في ظروف صعبة، و بأجور قليلة، من أجل تأمين احتياجات العائلة، سبب حالات من الاكتئاب لدى الرجال، أو الشعور بالعجز والضعف، الأمر الذي تحول إلى نوبات غضب أو عنف منزلي، أو انطواء بالكامل، وعدم الرغبة في المشاركة بأي نشاط أو عمل، وكلتا الحالتين تؤثر بشكل سلبي على النساء.

تذكر مشاركة (مهجّرة من حلب إلى إعزاز) الأثر الكبير لفقدان الملكية على زوجها وحياتها العائلية فتقول: "التغير الكبير في حياتنا أننا لم نكن معتادين على الحياة في الخيم، وأصيب زوجي بالاكتئاب؛ بسبب فقده لعمله، وعدم توفر عمل مناسب، وشعوره الدائم بالعجز عن توفير مستلزمات واحتياجات الأسرة. أما بالنسبة إلي، فأنا أحاول التأقلم دائما، ولكنني لا أريد لأطفالي أن يعيشوا يوماً هذه الحالة، من عدم الاستقرار."

الموارد التي تحتاجها النساء من أجل المضي في المطالبة بحقوقهن وحقوق عائلاتهن:

"لم أكن أعرف أن الملكية حقي كنت أعتقد أنه حق عائلي ومرتبط بالعائلة أنا بحاجة للمعرفة للمطالبة بحقوقي" (امرأة مهجرة من ريف حلب إلى سرمدا.)

ركزت غالبية النساء المشاركات على أهمية الحاجة للمعرفة والتثقيف في مجال حقوقهن والتدريب على الآليات القانونية للمطالبة بالأملاك وغيرها من الحقوق، وتكمن أهمية الموارد المعرفية من وجهة نظر النساء أنها تشجعهن على المطالبة بحقوقهن وتمكنهن من المطالبة بالطرق القانونية المتاحة وشجعت النساء على قيام حملات مناصرة وأبدين رغبتهن بالمشاركة بها كونهن صاحبات القضية كما طرحن أفكار لأفلام وثائقية تجسد انتهاك الملكية ومطبوعات ورقية لنشر المعرفة وكتب تروي قصص المهجرات ممن فقدن ملكياتهن ونشر فيديوهات قصيرة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ولم تنكر النساء أهمية وجود الموارد والدعم المادي لأهميته في أي عملية مطالبة أو استصدار الأوراق الرسمية او تثبيت ملكية والتصرف بها "مع وجود المال أستطيع توكيل محامي و التصرف بأملاكي" هذا ما ذكرته امرأة مهجرة من ريف ادلب إلى سلقين عانت من فقد الملكية التي بالأصل مازالت باسم الذكور في العائلة فقط.

ومن الموارد التي اشتركت النساء بأهمية وجودها وهي الموارد القانونية والرسمية ووجود جهات قانونية معترف بها توثق الانتهاكات والأملاك ويُعترف بها.

ومن وجهة نظر النساء أكدن على أهمية تعزيز المنظومة الأخلاقية للحفاظ على أملاك الناس في شمال غربي سوريا في إشارة لانتهاكات طالت أملاك من بقي في مناطق سيطرة النظام السوري. "نحن بحاجة التمتع بالأخلاق للحفاظ على أملاكنا وأملاك الغير" (امرأة مهجرة من ريف حماه إلى اعزاز).

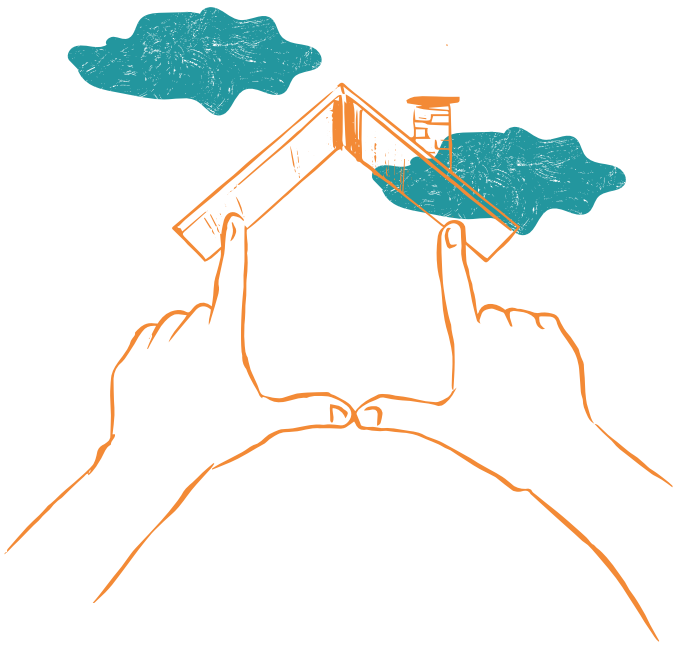

آليات التأقلم التي اعتمدتها النساء في ظل فقدان الملكيات وأثرها عليهنّ:

يعرف علم النفس آليات التأقلم، على أنها الطريقة التي يتبعها الإنسان، للتكيف مع الضغوط الداخلية (النفسية)، والخارجية (البيئة المحيطة)؛ بهدف الوصول للراحة والاستقرار. وعادة ما تترجم آلية التأقلم إلى فعل واعٍ أو غير واعٍ. ويؤكد علم النفس على أن غالبية الناس يختارون آلياتهم من غير وعي.[13]

من هنا تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم سؤال النساء صراحة، عن آلياتهن للتأقلم، بل تم تحليل قصصهن، واستنباط الآليات التي اعتمدتها النساء المشاركات، للتعامل مع كل الضغوطات التي نجمت عن انتهاكات الملكية.

وتُظهر القصص، التي سردتها النساء، قوة كبيرة لدى النساء المهجرات، وذكاءً في التعامل مع الضغوط، ولهفة للحفاظ على العائلة. الأمر الذي جعلهن يبدعن بأساليب متنوعة، في سبيل التأقلم مع فقد الملكية. وعلى الرغم من ذلك، فلا يخلو الأمر من اتباع آليات مختلفة للتأقلم.

من الأليات التي ذكرتها النساء المرتبطة بالمنزل القديم و ناجمة عن الحنين إليه مثل الاحتفاظ بمفتاح البيت رغم قصفه ودماره تقول (امرأة مهجرة من دمشق إلى سلقين) "احتفظ بمفتاح منزلي حتى الآن وأحاول أن أذكر الأطفال دائما بمنزلنا لكي يعرفوا أن لديهم أصل ومنزل."

حاولت النساء تخفيف معاناتهن في أماكنهن الجديدة من خلال ابتداع طرق في طهي الطعام أو تنظيم المنزل بحيث يحقق راحة أكبر لهن و لعوائلهن فعندما اضطرت (امرأة مهجرة من حلب إلى مارع) أن تعيش في غرفة واحدة مع أفراد عائلتها قسمتها بقماش لكي تعطي مساحة لها ولأطفالها.

كما ذكرت النساء التحول إلى صنع الخبز يدويا، في ظل الوضع المعيشي المتردي، والتحول لمصادر الطاقة التي تعتمد البطاريات للحصول على الضوء، وفي أسوأ الأحوال إشعال فتيل البطاطا، وهو طريقة بسيطة للوصول للضوء لفترة أطول قليلا من الشمع.

ومن الآليات الإيجابية، التي كانت مشتركة لدى العديد من النساء، آلية إكمال التعليم، على الرغم من كل الظروف الصعبة. إذ وجدت النساء، في التعليم والمعرفة، تعويضا عن الفقد، وقوة في مواجهة التحديات. وذلك من خلال حديث امرأة (مهجرة من حماة إلى إدلب) عن واقعها المعيشي في إدلب. حيث تقول "وسيلتي الوحيدة، للتكيف مع الوضع الراهن، إكمالي لدراستي بعد انقطاع عشر سنوات".

كما تذكر امرأة (مهجرة من ريف إدلب إلى سرمدا) أن إكمال تعليمها هو المنقذ الوحيد لها. وهو ما يشعرها بأنها قادرة على المطالبة بحقوقها يوما ما.

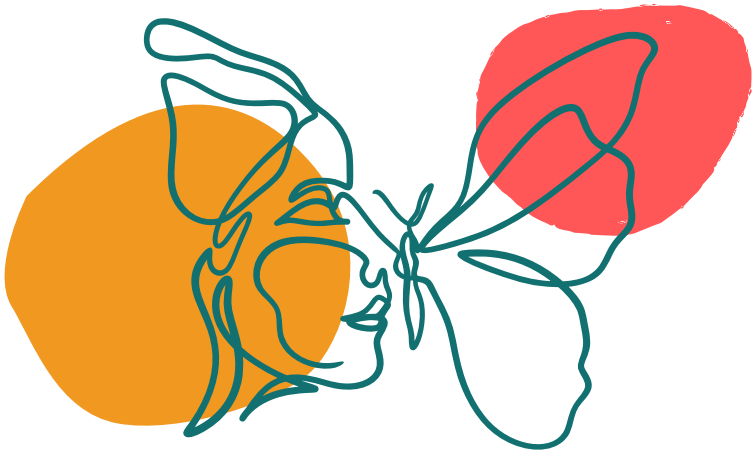

13- Emad B. Algorani; Vikas Gupta, Coping Mechanisms, National Library of Medicine, 28 April, 2022.

ولم تتوقف النساء عند استكمال التعليم، بل على العكس، كانت هناك تجارب تأقلم، لنساء نجحن في تخطي الضغوط الحياتية، وألم فقد الملكية، بالانخراط في العمل، على الرغم من التمييز الذي ذكرنه، في مجال العمل بين المقيمين والمقيمات من جهة، وبين المهجرين والمهجرات من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن بحثهن عن العمل يرتبط بالمقام الأول بتحسين الوضع المعيشي للعائلة، إلا أن هذا العمل حقق للبعض من النساء الراحة والتكيف مع المجتمع.
تذكر امرأة (مهجرة من دمشق إلى مارع) سيطرت قوات الأمن السوري على كامل أملاك عائلتها، أن ما جعلها تخرج من حالة العزلة، وتتأقلم مع الوضع الجديد، هو العمل، وتكوين علاقات جديدة، مع الناس والمجتمع،
وتذكر امرأة (مهجرة من حلب إلى مدينة مارع) أيضاً، أنها لم تستطع العمل خارج المنزل؛ لذا هي تعمل ضمن منزلها، مما يؤمن لها قدرة على البقاء بجانب أطفالها، والمشاركة في تأمين احتياجات العائلة.
ومن اللافت أن من الآليات التي أوجدتها النساء المتضررات من انتهاك حق الملكية من أجل التأقلم، مع الوضع الصعب الذي يعشنه، هو مساعدة الآخرين والأخريات، والمساهمة في تخفيف معاناتهم ومعاناتهن، تقول مشاركة (مهجرة من ريف إدلب إلى سلقين) أن ما ساعدها على تخطي الاكتئاب، هو مساعدة الناس، فشعورها بأنها قادرة على المساعدة كان كفيلا بالتخفيف عنها.

كما أشارت النساء، إلى أن قدرتهن على التكيف، كانت مرتبطة بإيمانهن، بأنهن صاحبات حق، وأن من انتهك حقهن في السكن، وسلب أملاكهن، سيُحاسب يوما ما، هذا الشعور المرتبط بالإيمان كان وسيلة للتخفيف عن كثير من النساء، تذكر امرأة (مهجرة من ريف حلب إلى سرمدا) أن إيمانها بزوال النظام وعودتها لديارها هو فقط ما يصبرها، ويجعلها بحال أفضل.

ومن جهة أخرى، هناك آليات تأقلم يمكن أن توصف بالسلبية، ولكنها ترتبط بالحالة النفسية للنساء، ودعم مجتمعاتهن لهن، فالقدرة على التأقلم كانت صعبة لدى امرأة (مهجرة من ريف ادلب إلى سلقين) فهي لا تستطيع التأقلم مع كل منزل جديد، ومنطقة جديدة. فتصف كل انتقال بأنه " موت جديد"
وتقول (امرأة مهجرة من الغوطة إلى مارع): "أنا حتى الآن لا أستطيع التأقلم مع هذا الوضع، وعلى الرغم من مرور سنوات، إلا أنني أعيش فقط على أمل العودة إلى منزلي".

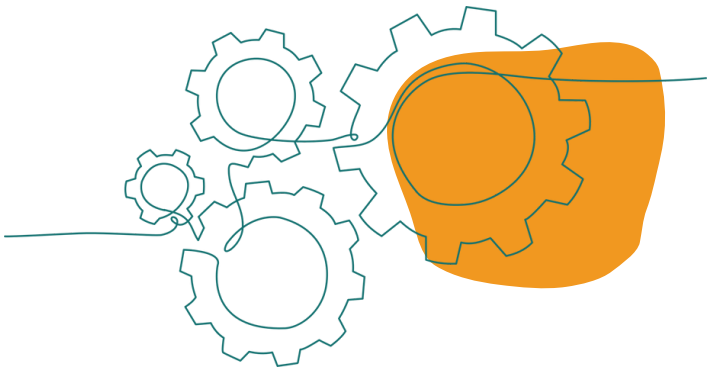

توصيات النساء فيما يخص حقهن في الحفاظ على ملكياتهن وأملاك عائلاتهن:

- وجود سلطة محلية حاكمة معترف فيها من جميع الأطراف تهتم بتوثيق (السجل المدني، والسجل العقاري) وتسهل معاملات الأفراد في شمال غرب سوريا، إضافة إلى وجود لجان مشتركة وحيادية من محاميين ومحاميات لتسهيل المعاملات واستصدار الأوراق الثبوتية وأوراق الملكية وتسجيلها بشكل قانوني دون الحاجة لموافقات أمنية أو التعرض لمخاطر الوكالات أو الذهاب لمناطق النظام السوري.
- تشكيل قانون يضمن حقوق المهجرين والمهجرات في الشمال السوري ويضمن حق السكن اللائق وحق تكافؤ الفرص والدمج المجتمعي لتقليل آثار التهجير عليهنّ وعلى اطفالهنّ وعوائلهنّ.
- وجود لجان قانونية تقوم بالدفاع عن حقوقهن في المؤتمرات الدولية وتسعى للضغط على حكومة النظام السوري لإلغاء مجمل القوانين التي تنتهك حقوق ملكية العقارات والأراضي، إضافة إلى وجود تدريبات قانونية لهن وللمجتمع بشكل كامل لتوسيع المعرفة والقدرة على المطالبة بالملكيات، وأن تقدم الخدمات الاستشارية حول حماية الملكيات والحفاظ عليها بشكل مجاني.
- شددت النساء على وجود مراقبة لعمل المجالس المحلية ومراعاة عدم التمييز وتكافؤ الخدمات والفرص والتركيز على وجود ممثلات من نساء مهجرات ضمن المجالس المحلية ووجود مكاتب خاصة للمهجرين والمهجرات.
- وجود جهة دولية توثق انتهاكات حقوق الملكية على أمل أن تتم محاسبة مرتكبي الانتهاكات.
- ركزت بعض النساء على أهمية وجود الدعم الاقتصادي للمهجرات وفاقدات الملكية والناجيات من الاعتقال كآلية لجبر الضرر ومساعدة للاستمرار في مطالبتهنّ لحقوقهنّ.
- وجود مشاريع تهتم بالصحة النفسية للنساء وعوائلهن عن طريق أنشطة متنوعة ومشتركة بينهنّ يستطعن الوصول لها.
- دعمهنّ ماديّا ولوجستيا ومعرفيا للقيام بحملات إعلامية وحملات مناصرة مستمرة تتنوع بين تسليط الضوء على انتهاك حق الملكية والتوعية المعرفية حول أهمية هذا الحق.
- وجود لجان وجهات تنظم عملية إعادة الإعمار في سوريا.
- المطالبة بتنفيذ القرار الأممي 2254 الذي يدعو لإنهاء النزاع في سوريا.

أثر الزلزال على النساء اللواتي فقدن ملكياتهن:

لم يكن الزلزال، الذي ضرب الشمال السوري والجنوب التركي بتاريخ 6/2/2023، أرحم من الحرب التي امتدت (12) اثني عشر عاماً، إنما كان وقعه مختلفا تماما. حيث قدرت الخسائر البشرية في سوريا بوفاة 7259 إنساناً، بينهم 2153 طفلاً، و1524 امرأة. منهم 2534 في شمال غرب سوريا.[14] وبما أن بحثنا يقوم على أثر فقدان الملكيات على النساء، سنستعرض أهم الآثار، التي خلفها الزلزال على النساء، في الشمال السوري، وأهم الموارد والاحتياجات الأساسية من وجهة نظرهن، في إشارة للمشاكل المختلفة، التي واجهت النساء، فضلا عن الرجال.

تم التواصل مع الميسرات، اللواتي تواصلن بدورهن مع النساء المشاركات في الجلسات للاطمئنان على أوضاعهن ومعرفة احتياجاتهن.

لم نتمكن من التواصل مع النساء المشاركات جميعهن، بسبب تعرض الميسرات أنفسهن لأوضاع صعبة؛ نتيجة الزلزال، لكن المعلومات المدرجة تمثل نسبة 60بالمئة من النساء المشاركات في الجلسات.

عانت المهجرات من الزلزال بشكل خاص وألم إضافي بسبب ظروفهن المعيشية الصعبة سابقا مما جعل الزلزال يضيف أعباءً جديدة عليهن ويحرمهن حتى من الاستقرار في ملكياتهن المؤقتة. ذكرت النساء المشاركات بالبحث واللواتي تضررن بشكل مباشر من الزلزال عدم توفر الخدمات الأساسية وعدم تعاون السلطات على الأرض في توفير احتياجاتهن وتأمين مراكز إيواء مما جعلهن يعشن حالة من الخوف على سلامتهن وسلامة عائلاتهن والسخط وعدم الرضا عن طريقة التعامل معهن.

تعاني النساء بالمقام الأول من حالة عدم الخصوصية إذ لم تتوفر أماكن خاصة أو مراكز إيواء أو خيم منفصلة في الشمال السوري مما اضطر البعض منهن إلى المبيت في العراء أو العودة لمنازل غير آمنة أو مهدمة جزئيا أو النوم في عربات النقل أو السيارات لدى الأوفر حظاً مما سبب للنساء حالة من الشعور بعدم الأمان وفقدان الخصوصية والخوف. تقول (امرأة مهجرة من ريف إدلب إلى سلقين) تهدم منزلها جراء الزلزال " لم نجد خيمة نأوي لها لذا اضطررنا للنزوح لدى عائلة أقاربنا في المخيم نعيش اليوم ثلاث عائلات في نفس الخيمة الحياة صعبة جدا هنا وباردة جدا"

14- الشبكة السورية لحقوق الانسان، 28 شباط 2023.

تجدر الإشارة هنا إلى قلة الخدمات الصحية التي تراعي أوضاع النساء وصعوبة الوصول إلى الحمامات في حال تواجدها حيث عانت النساء من اضطرابات في الدورة الشهرية جعلتهن بحاجة لخدمات صحية وطبية إضافية. من خلال سؤال النساء المشاركات ذكرت الغالبية انهن فوجئن بالدورة الشهرية قبل أوانها وأنها أتت بأعراض مضاعفة واستمرارها لأيام أكثر من الحالة الطبيعية، تقول (امرأة مهجرة من سراقب إلى سلقين) المتضررة بالزلزال " فوجئت بالدورة الشهرية ثاني يوم في الزلزال وكنا بالشارع لم أكن احمل أي ملابس إضافية أو فوط صحية نسائية مما جعلني أشعر بخجل شديد من الطلب من زوجي أنني مكان أبدل ملابسي وفي أعرافنا دخول المسجد للحائض محرم".
وأضافت أنه حتى في المحال التجارية كان هناك شح بوجود الفوط الصحية وكأنها اختفت من الأسواق بحسب قولها.

يمتد النقص في الخدمات الصحية ليشمل قلة توفر المياه عموماً والصالحة للشرب على وجه الخصوص نتيجة لبناء المخيمات العشوائية ومراكز الإيواء كاستجابة طارئة دون مراعاة توفر الخدمات الصحية للأفراد.

ومما لا شك فيه أن الأثار النفسية الذي خلفها الزلزال كانت كبيرة على النساء بشكل عام والمهجرات بشكل خاص تتحدث (امرأة مهجرة من حلب إلى سرمدا) والتي فقدت منزلها "اليوم نحن نحتاج خيمة فقط هذا البيت رقم 10 الذي أخسره لم أعد أحتمل خسارة أكثر".
تعاني المهجرات اللواتي تضررن من الزلزال اليوم من آثار نفسية كبيرة مرتبطة بماضي من الخسائر في الملكية والانتقال المستمر والتهجير كالقلق واضطرابات في النوم والاكتئاب ومشاكل في التركيز ورهاب الزلازل واضطراب ما بعد الصدمة.

تعرضت النساء لأعباء نفسية إضافية بسبب الزلزال منها عدم القدرة على البوح بمخاوفهن خشية انتقالها لأطفالهن وعدم قدرتهن على الاستماع لمخاوف أطفالهن أو التعامل معها وشعورهن بالعجز وعدم الفهم للحالة العامة.
تذكر (امرأة مهجرة من ريف إدلب إلى مارع) والتي فقدت أقارب في الزلزال "لم أستطع فهم ما يحدث حتى سادس يوم من الزلزال كنت بحالة صدمة وعدم استيعاب الشي اللي صار كبير وكبير كتير ما قدرت اسمع أولادي اللي هنة كمان مصدومين كنت عاجزة عن استيعاب الكارثة"

بينما تذكر (امرأة من ريف حلب مهجرة إلى سرمدا) أن الحالة الإيمانية بداخلها اهتزت الأمر الذي جعلها تشعر بقلق أو عدم فهم "متعودين نقول الحمد لله على كل شي بس هلق ما عم أقدر حتى قولها" بالمقابل كانت الحالة الإيمانية لدى البعض من النساء أداة للتخفيف من حدة الكارثة والفقد تتحدث (امرأة مهجرة من ريف دمشق إلى سرمدا) نجت وعائلتها من الزلزال بأن إيمانها بالله هو ما نجاها.

وبين هذا الاضطراب وما تنشره وسائل التواصل الاجتماعي ازداد الضغط على النساء مما أثر على سلامهن الداخلي وقدرتهن على التعامل مع الكارثة "ما كنت أراه وأسمعه على وسائل التواصل زاد من صدمتي فلم أعد أميز بين ما أراه على الأرض وبين ما أراه عبر الفيس بوك كانت الكارثة أكبر من قدرتي على إدراكها بسرعة مما جعلني لا أستطيع التخفيف حتى على أطفالي" (امرأة مهجرة من حلب إلى سلقين)

وفي إشارة لازدياد حالات العنف ضد النساء تقول ا(مرأة مهجرة من ريف حماة إلى سرمدا) "زوجي كل الوقت صار يفش خلقه فيني حتى ما عم أقدر أطلب منه أي شيء للبيت وكأنه بس نحنا تضررنا من الزلزال".

بينما وثقت النساء الآن ضمن الاستجابة الأولى للنساء حالات من التحرش بكافة أنواعه طالت النساء من مقدمي الخدمات الإغاثية وعاملين في المجال الإنساني وعملت النساء الآن على التوعية المكثفة لمخاطر هذه الانتهاكات وتوعية النساء للتعامل مع الفرق الاغاثية.

على الرغم من كل ما تواجهه المرأة في الشمال السوري من ضغوط سابقة ولاحقة للزلزال أكدت النساء على قدرتهن على أخذ أدوارهن ضمن الاستجابة الإنسانية ومساعدة المجتمع على التعافي من جديد.

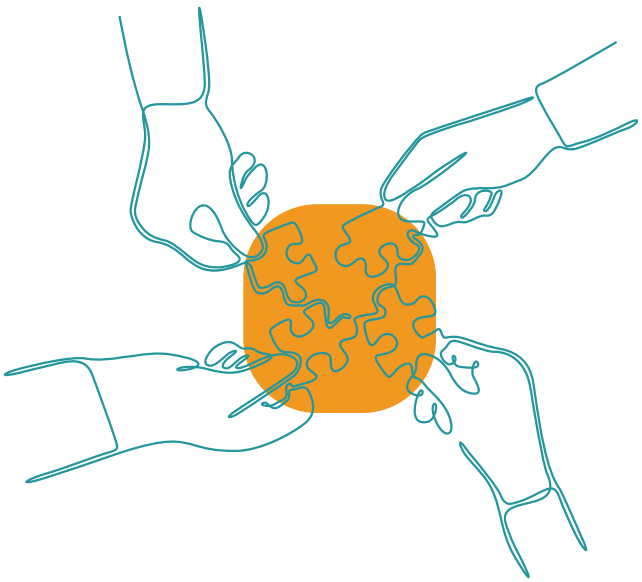

الخاتمة

تساعد هذه الدراسة، في تسليط الضوء، على أوضاع بعض النساء السوريات، المهجّرات في شمال غرب سوريا، وتوضح أثر فقدانهنّ لأملاكهنّ وسكنهنّ على حياتهنّ اليومية.
وتؤكد أيضا على تداخل أثر هذه الانتهاكات، المتعلقة بحقوق المسكن، وملكية العقارات والأراضي، مع باقي الظروف والانتهاكات التي تعيشها النساء، بحيث تتضخم الآثار، لتشمل الصحة النفسية والجسدية، والآثار الاقتصادية السلبية عليهنّ، وفقدهنّ لمحيطهنّ الاجتماعي، ومكانتهنّ الاجتماعية، وحلقات الدعم التي كانت من حولهنّ، عندما كنّ في أماكنهنّ الأصلية.

وأكثر ما نركز عليه، أنّ هناك جزءاً كبيراً من هذه الصعوبات والتحديات متعلق بكونهنّ نساء بشكل خاص، حيث إنهنّ معيلات لعائلاتهنّ، أو مسؤولات عن متابعة المعاملات الخاصة بملكية العقارات والأراضي. ممّا يضعهنّ تحت ضغوط مضاعفة، ويجعلهنّ عرضة لحالات من الاحتيال والابتزاز، إضافة إلى المخاطر الأمنية التي قد يتعرضن لها، في حال ذهابهنّ إلى مناطق سيطرة النظام، أو مناطق فصائل أخرى.

تتعدّى آثار هذه الانتهاكات الأثر الشخصي، لتلقي بظلالها على علاقة النساء بأطفالهنّ وعوائلهنّ، ومحيطهنّ الذي ما زلن يجدن أنفسهنّ فيه غريبات، وموصومات اجتماعيا كنازحات، على الرغم من محاولة الكثيرات منهنّ لتطوير ذواتهنّ وأدواتهنّ لإيجاد عمل، أو للاندماج أكثر في المجتمعات.
وتأتي كارثة الزلزال، لتضخّم هذه التحديات والصعوبات، بحيث لا تترك للنساء مخرجا، من أوضاع نفسيّة وصحيّة واجتماعية واقتصادية كارثية، وتعيد لهنّ حالة عدم الاستقرار، وفقدان المنازل، وعدم قدرتهنّ على متابعة تعليمهنّ او تعليم أطفالهنّ، وافتقادهنّ لأبسط مقوّمات الحياة، من مأكل وملبس ومنزل ومحيط اجتماعي.
نؤكد في (النساء الآن) على توصيات النساء التي ذكرناها، والتي تتعلق بضرورة إيجاد جهات محددة وموحدة، لتسجيل أملاكهنّ وعقاراتهنّ وتوثيقها، وإنشاء جهات قانونية مجانية، تتضمن محاميات متمرسات، يقدمن استشارات قانونية مجانية، ويساعدن في نشر المعرفة القانونية المتعلقة بالملكيات.

نشددّ أيضا على ما ذكرت النساء، من ضرورة استمرار المناصرة على المستوى الدولي، لاستعادة حقوقهنّ وأماكنهنّ، ولإيجاد حل سياسي شامل، يعمل على إحقاق العدالة لهنّ ولعوائلهنّ.

نضيف إلى ذلك ضرورة إيجاد آليات بديلة، محلية ومدعومة دوليا، تنتهج نهجا نسويا ونقديا وحساساً للنوع الاجتماعي، تساعد على دعم النساء المتضررات، وتدعمهنّ كفاعلات أساسيات، على تنظيم جهودهنّ في المطالبة بحقوقهنّ، وتحرص على إشراكهنّ في أيّة عملية أو آلية للعدالة التي ينشدنها.

إنّ هذه الدراسة هي نافذة على أوضاع بعض النساء السوريات، ويجب ألا تكون الدراسة الوحيدة، وإنما يجب أن نبني عليها، ونطوّر خطوات عملية تصبّ في مصلحة النساء، وتحاكي تطلعاتهنّ.

أخيراً :

من خلال الأبحاث المكتبية التي قمنا بها قبل كتابة هذه الورقة وجدنا شحّا في الدراسات النسوية المعمقة المتعلقة بأوضاع النساء السوريات المهجّرات في المناطق التي استطعنا العمل بها وكذلك في مناطق مختلفة مثل شمال شرق سوريا ومنطقة عفرين، وندعو أنفسنا وكل الجهات الصديقة والشريكة والمهتمة على مواصلة الجهود البحثية والتوثيقية والبرامجية لتشمل سياقات جميع النساء في سوريا وللمطالبة معهنّ بحقوقهنّ وبعدالتهنّ.

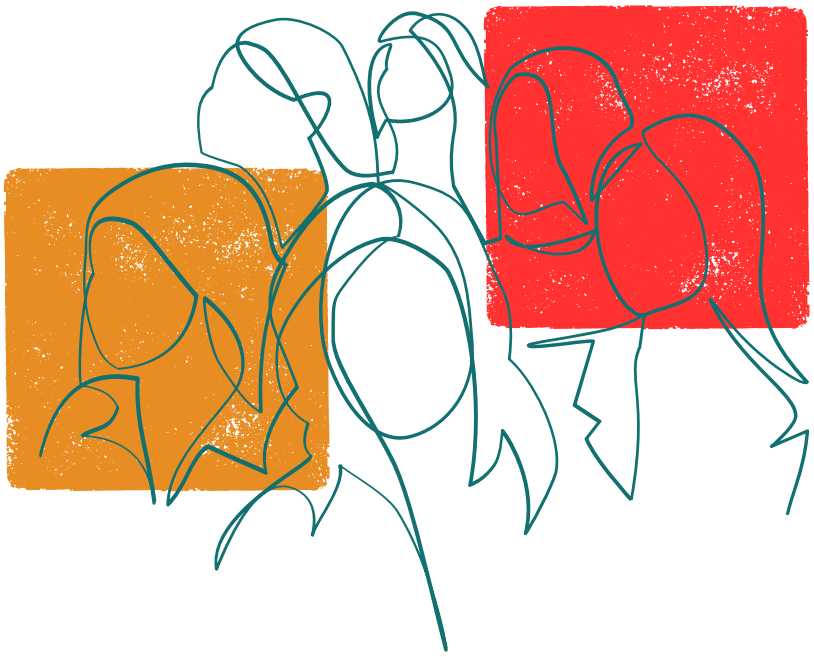

جداريات قامت بها النساء المشاركات في مشروع ملكيتي حقي في كل من مدن اعزاز، مارع ، بنش ، جسر الشغور خلال شهر كانون الأول من عام 2023

صور من معرض لكل قطعة حكاية المقام في كل من مدينتي اعزاز وكفر تخاريم في سوريا خلال شهر كانون الأول من عام 2023

صور من معرض لكل قطعة حكاية

Women Now For Development

النساء الآن للتنمية